

بسم الله الرحمن الرحيم

أدبٌ و أحكامٌ في الجهاد

بقلم الشيخ الشهيد
عبد الله عزام
رحمه الله

منبر التوحيد والجهاد

* * *

<http://www.tawhed.ws>
<http://www.almaqdese.net>
<http://www.alsunnah.info>

<http://www.abu-qatada.com>

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

وبعد:

فهذه بعض شذرات من أحكام الجهاد كتبتها بعد أن كاد يصبح نسيا منسيا، وأصبحت آيات الجهاد في سبيل الله عند الكثيرين من الناس تؤول بأنها الدعوة والكتابة عن الإسلام، وأصبح القتال ظاهرة مستغربة في حياة المسلمين، ونرجو الله عز وجل أن يتقبل محاولتنا لإعادة الجهاد إلى مكانه الطبيعي في أذهان المسلمين على الأقل وفي طريقة تفكيرهم، وإن كان الواقع العملي للمسلمين بعيدا بعدا شاسعا عن الجهاد الفعلي، وعن الحكم الشرعي الواقعي.

وفي هذه العجالة؛ حاولنا أن نكتب بعض أحكام الجهاد وأدابه لعلنا نستفيد ونفيد، ونرجو الله أن يتقبل منا أعمالنا، وأن يجعلها خالصة لوجهه، ونضرع إليه سبحانه أن يرزقنا حياة السعداء وخاتمة الشهداء، والحشر في زمرة المصطفى صلى الله عليه وسلم إنه سميع قريب مجيب.

الفقير إلى الله
تعالى
الدكتور عبد
الله عزام

الجهاد لغة واصطلاحاً

الجهاد لغة:

مأخوذ من جهد... يجهد... جهداً، فالمصدر الجهد بالضم أو الفتح، وهو الوسع أو الطاقة، وقيل: الجهد (بالضم) وهو الوسع والطاقة، والجهد (بالفتح) هو المشقة. ويستعمل الجهد (بالفتح) بمعنى الغاية، (واقسموا بالله جهد أيمانهم) أي غاية ونهاية قسمهم.

فالجهاد والجهاد في اللغة: بذل أقصى ما يستطيعه الإنسان من طاقة لنيل محبوب أو لدفع مكروه¹.

الجهاد شرعاً واصطلاحاً:

اتفق الفقهاء الأربعة أن الجهاد هو القتال والوعون فيه. وإليك تعريفات الفقهاء الأربعة:

(1) الحنفية: جاء في فتح القدير لابن الهمام²: (الجهاد: دعوة الكفار إلى الدين الحق وقتالهم إن لم يقبلوا)، وقال الكاساني في البدائع³: (بذل الوسع والطاقة بالقتال في سبيل الله عز وجل بالنفس واللسان وغير ذلك).

(2) المالكية: قتال المسلم كافراً غير ذي عهد لإعلاء كلمة الله أو حضوره له أو دخوله أرضه له⁴.

(3) الشافعية: قال الباجوري: (الجهاد أي: القتال في سبيل الله)⁵، وقال ابن حجر: (وشرعاً بذل الجهد في قتال الكفار)⁶.

¹ أنظر لسان العرب والقاموس المحيط

² (5/781)

³ (9/9924)

⁴ حاشية العدوي، الصعيدي (2/2)، والشرح الصغير - على أقرب المسالك - للدردير 2/267

⁵ الباجوري - ابن القاسم - (2/162)

⁶ الفتح (6/2)

(4) الحنبلية: (قتال الكفار)⁷، (الجهاد: القتال وبذل
الوسع منه لإعلاء كلمة الله تعالى)⁸.

وخلاصة القول: إن كلمة (الجهاد) إذا أطلقت
فإنها تعني القتال، وكلمة (في سبيل الله) إذا أطلقت تعني
الجهاد.

يقول ابن رشد في مقدماته⁹: (وجهاد السيف: قتال
المشركين على الدين، فكل من اتعب نفسه في ذات الله
فقد جاهد في سبيله، إلا أن الجهاد في سبيل الله إذا أطلق
فلا يقع بإطلاقه إلا على مجاهدة الكفار بالسيف حتى
يدخلوا في الإسلام، أو يعطوا الجزية عن يد وهم
صاغرون).

ويقول ابن حجر في فتح الباري¹⁰: (والمتبادر من لفظ
سبيل الله؛ الجهاد).

آداب القتال وأحكامه

⁷ أنظر مطالب أولي النهى (2/794)

⁸ أنظر عمدة الفقه ص 166، ومنتهاى الإيرادات 1/302

⁹ (1/963)

¹⁰ (6/92)

لقد شرع القتال في الإسلام لنشر الدعوة الإسلامية، وإنقاذ البشرية من الكفر، ونقلهم من ظلمة الدنيا إلى نور الدنيا والآخرة.

ولذا فإن القتال في هذا الدين الحنيف لإزالة العقبات السياسية والإقتصادية والإجتماعية أمام الدعوة الإسلامية، بل تستطيع أن تقول أن وظيفة الجهاد (القتال): هو تحطيم الحواجز التي تقف دون نشر هذا الدين في ربوع العالمين، فإن قبل الناس هذا الدين فلا حاجة لإشهار سيف، ولا إراقة دماء، ولا إتلاف منشآت وأموال، لأن هذا الدين جاء للإصلاح والإعمار لا للإتلاف والدمار.

والقتل والقتال ضرورة مفروضة على المسلمين لأنهم يحملون راية التوحيد، وهم مأمورون بنشرها فوق كل رابية وسهل. والضرورة تقدر بقدرها.

فإذا لم نستطع تبليغ الدعوة إلا بقتال الأنظمة السياسية والسلطات القائمة قاتلناهم لأنهم يحولون بيننا وبين تبليغ الناس. فإذا وقف أمامنا القوة السياسية وأصحاب الأموال وتجمعات القبائل اضطرتنا لمواجهتهم بالسلاح حتى يستسلموا لهذا الدين ويفتحوا الطريق بيننا وبين الشعوب التي أمرنا بإنقاذها، {وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فإن انتهوا فإن الله بما يعملون بصير وإن تولوا فاعلموا أن الله مولاكم نعم المولى ونعم النصير}.

فالقتال لإزالة الفتنة، وتحطيم الطغمة التي تعبد الناس لأنفسهم من دون الله، فإن استسلمت هذه الطغمة وألقت السلم فلا حاجة لإشهار السلاح ولا ضرورة لقتل الناس.

ولذا فإن الإسلام يحرص أولاً على إنقاذ الناس - حتى الطواغيت - من النار؛ من نار الجاهلية في الدنيا ومن حميم الآخرة، ولذا قال صلى الله عليه وسلم لعلي حينما سلم الراية يوم خيبر: فوالله لئن يهتدي بك رجل واحد خير لك من حمر النعم متفق عليه.

ومن هنا فالقتال في الإسلام ضرورة لإنقاذ الشعوب المستضعفة والقطعان المستعبدة للآلهة البشرية، فلا بد من إنزال هذه الآلهة البشرية إلى مقام العبودية وإنقاذ العبيد وتحريرهم، فإن أبت هذه الأرباب الأدمية أن تزول من

عليائها فلا بد من تحطيم كبريائها وإعادتها إلي حجمها الطبيعي وإلى حدها الحقيقي الذي تخطته ظلماً وعدواناً على بحور الدماء وجماجم الأبرياء وأشلاء الشهداء.

ومن هنا فإن الإسلام يعلن مبادئ كبرى، ويخط خطوطاً واضحة تعتبر قواعد عامة في الجهاد، وأهمها: أن القتال لنشر الدعوة الإسلامية، فمن لم يقف في طريقها فلا يجوز قتاله، ولذا:

(1) لا بد من عرض الدعوة على الناس قبل قتالهم، ولا يجوز قتالهم قبل تبليغهم الدعوة.

(2) لا يجوز قتل الذين لا يقاتلون، {وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة}، وقاتل (فاعل): صيغة مشاركة، أي: يجب أن يكون الذي يقاتله المسلمون مقاتلاً، ولا يجوز قتال الذين ليس لهم شوكة ولا بأس ولا تخشى منهم الفتنة، كالأطفال والنساء والمقعدين والذميين والرهبان، والمنعزلين عن الناس.

(3) لا يجوز إتلاف الأموال ولا قطع الشجر ولا حرق البيوت، إلا بقدر الضرورة لإزالة الحواجز أمام الدعوة.

(4) لا يجوز بعد القتال تمثيل (مثلة) ولا تشويه للموتى.

(5) لا يجوز بعد الاستسلام والذمة والعهد قتال ولا غدر ما وفوا بذمتهم وعهدهم، {إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً ولم يظاهروا عليكم أحداً فاتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم إن الله يحب المتقين}.

(لكل غادر لواء يوم القيامة)¹¹.

والآن نشرع في تفصيل هذه المبادئ العامة...

¹¹ حديث صحيح

عرض الدعوة

اختلف العلماء في إنذار الناس قبل قتالهم على ثلاث مذاهب:

أولاً: المذهب الأول؛ يجب إنذارهم سواء بلغتهم الدعوة من قبل أو لم تبلغهم، وإلى هذا ذهب الإمام مالك.

ثانياً: لا يجب مطلقاً سواء بلغتهم أو لم تبلغهم ولكن تستحب.

أولاً: دليل الإمام مالك بوجوب الإنذار لمن بلغته أو لم تبلغه هو حديث ابن عباس رضي الله عنهما: (ما قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوماً قط إلا دعاهم)¹².

قال الحطاب: قال مالك: (لا يقاتل المشركون حتى يدعوا)¹³.

ويبدو أن الإمام أبا يوسف مع هذا الرأي، قال أبو يوسف في الخراج¹⁴: (لم يقاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوماً قط فيما بلغنا حتى يدعوهم إلى الله ورسوله).

حديث سليمان بن بريدة¹⁵: عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على جيش أو سرية يوصاه بتقوى الله وبمن معه من المسلمين خيراً، ثم قال: أغزوا باسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تظلموا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدة، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال، فأيتهن أجابوك فاقبل منهم، وكف عنهم: ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا عنها فخيرهم أنهم يكونون كعرب المسلمين تجري عليهم الذي تجري على

¹² رواه أحمد والطبراني ورجاله رجال الصحيح، وحديث سليمان بن بريدة - نيل الأوطى 7/230

¹³ مواهب الجليل للحطاب 3/350

¹⁴ (702).

¹⁵ نيل الأوطار (7/032)

المسلمين، ولا يكون لهم في الفيء والغنيمة شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فسيلهم الجزية، فإن أجابوك فاقبل منهم، وكف عنهم، وإن أبوا فاستعن بالله عليهم وقاتلهم)¹⁶.

ثالثاً: مذهب الجمهور؛ يجب إنذارهم إذا لم تبلغهم ولا يجب إذا بلغتهم.

قال الشافعية: قال الرملي في [نهاية المحتاج: 8/46]: (ومن علمنا عدم بلوغه الدعوة لا نقاتله حتى يعرض عليه الإسلام حتماً - وإن ادعى بعضهم استجابة - وإلا أثم وضمن كما مر في الديات، أما من بلغته فله قتله).

قال الحنفية: قال السرخسي [شرح السير: 1/77]: (فإن بلغتهم الدعوة فإن شاء المسلمون دعواهم دعاء مستقلاً على سبيل الإعذار والإنذار، وإن شاؤوا قاتلوهم بغير دعوة لعلمهم بما يطلب منهم، وربما يكون في تقديم الدعاء ضرر بالمسلمين فلا بأس أن يقاتلوا بغير دعوة).

وأفضل دليل يشهد للمذهب الثاني هو الحديث الذي في الصحيحين عن ابن عوف قال: (كُتبت إلى نافع أسأله عن الدعاء قبل القتال، فكتب إلي: إنما كان ذلك في أول الإسلام، وقد أغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق وهم غارون وأنعامهم تسقي على الماء، فقتل مقاتلتهم، وسبى ذراريهم، وأصاب بعدئذ جويرية بنت الحارث، حدثني به عبد الله بن عمر وكان في ذلك الجيش)¹⁷.

إذن مدار الخلاف هو التعارض بين حديث ابن عباس رضي الله عنهما: (ما قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوما قط إلا دعاهم)¹⁸، فقد أخذ مالك بحديث ابن عباس رضي الله عنهما لأنه قول، والقول مقدم على الفعل.

وأخذ الفريق الثاني - الذين يرون عدم وجوب الإنذار سواء وصلت الدعوة أم لا - بحديث نافع، واعتبار فعله صلى الله عليه وسلم بغزوة بني المصطلق ناسخاً لحديث ابن عباس.

¹⁶ رواه مسلم وأحمد وصححه الترمذي

¹⁷ متفق عليه - نيل الأوطار 7/232

¹⁸ حديث صحيح رواه أحمد وحديث نافع السالف الذكر

وأما الجمهور: فقد أخذوا بالجمع بين الحديثين، وفي كلام نافع ما يشير إلى الجمع، (إنما كان ذلك في أول الإسلام)؛ أي عندما لم تكن الدعوة قد بلغت الناس فعندما بلغت الدعوة الناس لم تبق حاجة للإنذار قبل القتال.

والجمع بين الحديثين أولى؛ لأن الجمع مقدم على النسخ والترجيح، وكذلك حديث ابن عباس عام، وحديث نافع خاص، والخاص مقدم على العام.

ومن هذا الحديث فهم الإمام أحمد رأيته، قال أحمد [في المغني: 8/163]: (إن الدعوة قد بلغت وانتشرت، ولكن إن جاز أن يكون قوم خلف الروم والترك على هذه الصفة أي: عدم بلوغهم الدعوة لم يجز قتالهم قبل الدعوة، كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو إلى الإسلام، ولا أعرف اليوم أحدا ي دعى، فقد بلغت الدعوة كل أحد).

ورأي الجمهور الراجح الذي تدعمه الأدلة النقلية والعقلية.

روى البخاري عن البراء بن عازب: (بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رهطاً من الأنصار إلى أبي رافع، فدخل عبد الله بن عتيك بيته فقتله وهو نائم)، والشاهد: أن عبد الله بن عتيك قتل أبا رافع - عبد الله بن أبي الحقيق - وهو نائم دون إنذار.

قتل النساء والولدان والشيوخ

قد بينا من قبل أن الإسلام لا يقتل إلا المقاتلة، أو الذين يمدون المشركين وأعداء الإسلام بمال أو برأي، لأن الآية: {وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم...}، {وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله...}.

والمقاتلة: مفاعلة في المشاركة من الجانبين، فمن قتل أو اشترك بوسيلة ما في القتال فإنه يقتل ويقاتل، وإلا فلا حاجة إلى قتله. وإذا فلا حاجة لقتل النساء لضعفهن إلا إذا قاتلن، ولا لقتل الأطفال ولا الرهبان عن قصد، إلا إذا اختلطوا بالمشركين، ولم نستطع أن نضرب المشركين المقاتلين منفردين، فهنا نضرب المشركين ولا نقصد الضعفة.

إن التنكيل بالذرية والضعفة يورث الأحقاد لأجيال كثيرة، ويسطره التاريخ بمداد الدموع والدماء لتتناقله الأجيال جيلا بعد جيل، وهذا الذي لا يريده الإسلام. إن الإسلام يريد أن يحب الناس به، ويريد أن يحب الله ورسوله ودينه إلى الناس، ولكن الإسلام في نفس الوقت لا يربت على شهوات الناس، ولا يغير منهاجه إرضاء لأهوائهم؛ {ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن}.

وقد اختلف آراء العلماء في هذه القضية على مذاهب:

المذهب الأول: لا يجوز قتل النساء والولدان بأي حال، وهو مذهب مالك والأوزاعي، حتى لو تترس الكفار بأطفالهم ونسائهم لا يجوز رميهم، ولو تحصنوا في حصن ومعهم ذريتهم لا يجوز رميهم بالمنجنيق وغيره.

المذهب الثاني: لا يقصد الضعفة بالقتل إلا إذا قاتلوا أو اختلطوا بالمقاتلين بحيث لا نستطيع مقاتلة بدون قتلهم، وهذا رأي الشافعية والحنفية.

وقال الماوردي [في الأحكام السلطانية: 14]: (ولا يجوز قتل النساء والولدان في حرب ولا في غيرها ما لم يقاتلوا، لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن قتلهم).

قال السرخسي [في المبسوط: 01/13]: (ولا يمتنع تحريق حصونهم بكون النساء والولدان فيها، وكذلك لا يمنع تحريق حصونهم بكون الأسير المسلم فيها، ولكن يقصدون المشركين. ويجوز قتل الشيخ الكبير إن كان ذا رأي، كما أقر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا عامر الأشعري على قتل دريد بن الصمة وقد تجاوز المائة - والحديث في الصحيحين - ولا يقتل الأعمى ولا المقعد ولا المعتوه من الأسارى لأنه إنما يقتل من يقاتل - والمقاتلة من الجانبين - ولا بأس بإرسال الماء إلى مدينة أهل الحرب وحرقهم بالنار ورميهم بالمنجنيق، وإن كان فيهم أطفال أو ناس من المسلمين... ويحل رميهم وإن تترسوا بأطفال المسلمين).

وقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم العلة في الحديث الذي رواه أحمد وأبو داود، وإن كان فيه مقال بسبب المرقع بن صفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على امرأة مقتولة فقال: (ما كانت هذه لتقاتل)، إذن العلة في القتل والمقاتلة، فمن كان من أهل القتال قُتل وقوتل.

ومدار خلاف الأئمة حول الأحاديث المتعارضة ظاهراً؛ فمالك؛ أخذ بعموم النص، نص ابن عمر رضي الله عنهما، قال: (وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي النبي صلى الله عليه وسلم، فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان)¹⁹.

أما الشافعية؛ فيستدل لهم بأن هذا النص عام وله مخصص من حديث الصعب بن جثامة: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن أهل الدار من المشركين بيتون فيصاب من نسائهم وذرائعهم؟ قال: هم منهم رواه الجماعة إلا النسائي، زاد أبو داود)، وقال الزهري: (ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والولدان).

إن هذا وإن كان يستدل به من تمسك بالنهي عن قتل النساء والولدان مهما كان الأمر ويرى قول الزهري ناسخاً، إلا أنه يشهد للشافعية والحنفية الحديث الذي رواه الترمذي مرسلًا: (نصب رسول الله صلى الله عليه وسلم المنجنيق على أهل الطائف).

¹⁹ رواه الجماعة إلا النسائي - نيل الأوطار 7/246

والحديث الذي رواه سلمة بن الأكوع: (بيتنا هو وزن مع أبي بكر الصديق وكان أمره علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم)²⁰.

والبيات: هو الاغارة في الليل، وغزو الطائف وهو وزن كان في أواخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم

أما منع الجيش المسلم من قتال المشركين إذا اختلطوا بأطفالهم على أية حال؛ فهذا يعني وقف القتال ضدهم، وفي هذا خطر على المسمين وإضرار بمصالح المجتمع المسلم، خاصة الأيام التي أصبح القتال فيها قذائف بعيدة المدى من المدفعية والطائرات والمدبابات، وهذا يعني منع استعمال هذه جميعها وإيقافه.

فإذا كان الفقهاء باتفاق أباحوا قتل المسلمين حالة تترس الكفار بهم، فكيف لا يبيحون حرب الكفار إذا كان معهم أطفالهم ونسبائهم؟! هل حرمة دماء نساء المشركين وأطفالهم أشد حرمة من دماء المسلمين؟

ثم إن المنع من قتل النساء اليوم إن كانت المرأة لا تشترك في الحرب، ولا تدخل في الجيوش، ولا تعتنق مبادئ كالشيوعية وغيرها تقاتل دونها وتموت في سبيلها... أما الآن فقد تغير الوضع، وأصبحت المرأة لا تفرق - في هذه الناحية - كثيرا عن الرجل.

يقول ابن تيمية في [مجموع الفتاوى: 82/735]: (إن الأمة متفقون على أن الكفار لو تترسوا بمسلمين وخيف على المسلمين إذا لم يقتلوا فإنه يجوز أن يرميهم ويقصد الكفار، ولو لم تخف على المسلمين جاز رمي أولئك المسلمين أيضا في أحد قولي العلماء).

قال ابن العربي [في أحكام القرآن: 1/401]: (لا تقتل النساء إلا أن يقاتلن، لتهي النبي صلى الله عليه وسلم عن قتلهن، وهذا ما لم يقاتلن، فإن قاتلن؛ قتلن).

وقد فرق الشافعية بين قتل الأطفال والنساء وبين قتل الرهبان والشيوخ والعمي، فقد حرموا قصد قتل النساء والولدان إلا للضرورة، فقال الرملي [8/46]: (وتحريم قتل صبي ومجنون وامرأة - ولو لم يكن لها كتاب

²⁰ رواه أحمد وأبو داود وسكت عليه المنذري

وَخَشَى مُشْكَلَ وَمَنْ بِهِ رَمَقٌ، مَا لَمْ يُقَاتِلُوا أَوْ يَسْبُوا اللَّهَ أَوْ أَحَدَ رَسَلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

أما بالنسبة للراهب والشيخ: فقال الرملي [8/46]:
(ويحل قتل راهب وأجير وشيخ وأعمى ومن لا قتال منهم ولا رأي في الأظهر كعموم قوله تعالى: {أقتلوا المشركين...}، والثاني لا يحل قتلهم).

قتل الراهب:

أما الراهب فمدار القتل وعدمه على الخلطة مع الناس، فإن خالط الناس؛ قتل، وإن كان معتزلاً لعبادته؛ يترك.

وقد جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث جيوشه قال: أخرجوا باسم الله تعالى، تقاتلون في سبيل الله من كفر بالله، لا تغدروا ولا تغلوا ولا تمثلوا ولا تقتلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع)²¹.

جاء في المبسوط للسرخسي [01/721] قال أبو يوسف ومحمد ورواية السير الكبير عن أبي حنيفة: (لا يقتلون).

قال أبو يوسف: (سألت أبا حنيفة عن أصحاب الصوامع والرهبان؟ فرأى قتلهم حسناً، وقال: هؤلاء أئمة الكفر).

والجمع بين روايتي أبي حنيفة؛ الخلطة مع الناس فمن اختلط يقتل ومن لا يختلط لا يقتل.

قتل شيوخ المشركين والمرضى والعمى والزمنى:

اختلف في قتل المشركين على رأيين:

(1) فمنهم من ألحق الشيوخ بالأطفال والنساء - كالحنفية ومالك - وأستدلوا بالحديث الذي رواه أبو داود

²¹ رواه أبو داود وفيه إبراهيم بن إسماعيل وهو ضعيف وثقة أحمد

عن أنس مرفوعاً: (لا تقتلوا شيخاً فانياً ولا طفلاً صغيراً) -
والحديث فيه خالد بن الفزر وليس بذلك -

وقد قال الفقهاء إن مناط - علة - عدم قتلهم هي
نفسها الموجودة في الأطفال إذ ليس لهم نفع للمشركين
ولا ضرر على المسلمين.

قال ابن نجيم [في البحر: 5/48]: (ولا تقتل امرأة ولا
غير مكلف، وشيخ فان وأعمى، ومقعداً إلا أن يكون أحدهم
ذارئاً في الحرب).

(2) ومنهم - كالشافعية على الأصح - من أباح قتلهم،
ويستدل بحديث في الصحيحين؛ بأن أبا عامر الأشعري قتل
دريد بن الصمة وقد نيف على المائة عام... ويستدل لهم
كذلك بحديث عند أحمد والترمذي وصححه عن سمرة:
(اقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شرخهم)²².

وقد علل أحمد بن حنبل أمره صلى الله عليه وسلم
بقتل الشيوخ؛ أنه لا يكاد يسلم، أما الصغير فهو الأقرب إلى
الإسلام.

ويضاف إلى هذا أن الشيوخ غالباً لهم رأي ومكيدة
في الحرب، فدريد بن الصمة قد نصح مالك بن عوف أن لا
ياخذ الذرية والنساء فرفض، فقال بعد الهزيمة:

أمرتهم أمري بمنعرج اللوى فلم يستبينوا الرشد إلا
ضحى الغد
فلما عصوني كنت منهم وقد أرى غوايتهم وأني غير
مهتد
وهل أنا إلا من غزية إن غوت غويت وإن ترشد غزية
أرشد

ومما استدلل به هؤلاء الفريق عموم قوله تعالى:
{ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم }، فكلمة المشركين
عام لدخول "أل" الإستغرافية - الشمولية - على الجمع، فلا
بد لتخصيص الشيوخ من نص، ولا يوجد نص صحيح.

قال ابن المنذر: (لا أعرف حجة في ترك قتل الشيوخ
يستثنى بها من عموم قوله تعالى: { فاقتلوا المشركين }،
ولأنه كافر لا نفع في حياته فيقتل كالشباب).

²² رواه النسائي

وخاصة الأمر، والذي نرجحه، والله أعلم: أن من كان به فائدة للمشركين أو غيره فإنه يقتل - شيخاً كان أو راهباً أو مقعداً - وأما الشيخ الهرم - الخرف - والراهب المعتزل والمريض الذي يعاني من الأمه، وهم الذين ليس لهم نفع للكفر، ولا ضرر على المسلمين، فالأولي تركهم للنصوص الواردة، "وإن كان فيها ضعف وظلم لأن القياس يدعمها بجانب عدم النفع والضرر"²³.

وقد أوصى أبو بكر يزيد بن أبي سفيان قائلاً له: (ولا تقتلن امرأة ولا صبية ولا كبيراً هرباً)²⁴.

وفي المبسوط للسرخسي [01/731]: (قال أبو يوسف: سألت أبا حنيفة عن قتل النساء والصبيان والشيخ الكبير الذي لا يطيق القتال والذين بهم زمانة لا يطيقون القتال؟ فنهى عن ذلك وكرهه).

قتل النساء الشيوعيات في أفغانستان:

أما النساء الشيوعيات في أفغانستان؛ فيجب قتلهن سواء اشتركن في الحرب أو قي الرأي أم لم يشتركن، وسواء انفردن أو اختلطن، وسواء كانت واحدة أو مجموعة، لأنهن ذوات عقائد يكافحن ضد الإسلام ويؤذين الإسلام والمسلمين.

وقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عن امرأتين كانتا لبني عبد المطلب، وكن يؤذيان الرسول صلى الله عليه وسلم وأهله والإسلام بالكلام، فقال فيهما وفي مجموعة من الرجال: (أقتلوهم ولو وجدتموهم معلقين بأستار الكعبة).

²³ أنظر الأوطار 7/248
²⁴ أخرجه مالك في الموطأ.. أنظر الموطأ بشرح الزرقاني (3/092) ولكن الحديث مرسل

قطع الأشجار وقتل الحيوانات

أولاً؛ اتفق جمهور الفقهاء الأربعة أن كل ما فيه مصلحة للمسلمين أو مضرة بالكافرين أثناء المعركة أو الإعداد لها يجوز فعله، سواء كان هذا الفعل قتل إنسان أو حيوان، أو قطع شجر، أو تدمير بناء، لأن المقصود بالمعركة ابتداءً وانتهاءً إزالة الفتنة ونشر الدعوة وإعلاء دين الله، فإذا أباح الإسلام قتل البشر الذين يقفون أمام الدعوة فمن باب أولى يجوز إتلاف أموالهم إن كان فيها إضرار بهم أو إجبار لهم على الخضوع لهذا الدين.

وفي النصوص شاهد لما ذهب إليه الفقهاء الأربعة:

(1) ففي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع نخل بني النضير وحرقه فيها. يقول حسان:

(وهان على سراة بني لؤي
حريق بالبويرة
مستطير)

وفي ذلك نزلت: {ما قطعتم من لينة أو
تركتموها...}.

السراة: جمع سري وهو الرئيس.

لؤي: أحد أجداد النبي صلى الله عليه وسلم، أراد حسان تغيير مشركي قريش بما وقع في حلفائهم من بني النضير.

البويرة: جهة قبالة مسجد قباء.

لينة: نخلة لينة الثمر، أو النخلة الكريمة ما لم تكن برنيه أو عجوة، لأنهم كانوا يقتاتون العجوة والبرني دون اللينة، وقيل: الدقل من النخل.

قال السهيلي: (في تخصيص اللينة بالذكر إيماء إلى أن الذي يجوز قطعه من شجر العدو هو ما لا يكون معداً للاقتيات).

وكذا ترجم البخاري في التفسير: {ما قطعتم من لينة}، فقال: (نخلة؛ ما لم تكن برنية أو عجوة)²⁵.

وهذا استنباط لطيف دقيق، لأنه لا بد أن يبقى للإنسان - مشركاً أو كتابياً - ما يقتات به، لا أن يفعل المسلمون كما فعل ستالين بالمسلمين من أهل القرم وقفقاسيا وتركستان الذي أحرق محاصيلهم وتركهم يموتون جوعاً. لقد حدثني أهالي قفقاسيا أن آبائهم أكلوا أبناءهم وأمهاتهم الذين ماتوا قبلهم، فكان كل واحد ينتظر موت الآخر حتى يأكله قبل أن يموت، أو كما تفعل روسيا الآن بأفغانستان، وبكفيك أمثلة واضحة هرات، بادغيس، وقندهار ومجاعاتها.

(2) ومما استدل به الفقهاء الأربعة حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه قال: (بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم على قرية يقال لها ابني، فقال: ائتها صباحاً ثم حرق)²⁶.

أبني: بلد في فلسطين.

(1) رأي المالكية: قال ابن العربي بعد أن ذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرق نخل بني النضير: (ولكنه قطع وحرق ذلك نكاية لهم ووهنا فيهم حتى يخرجوا)

²⁵ نيل الأوطار (7/152)

²⁶ رواه أبو داود وسكت عليه المنذري وفيه صالح بن الأخضر، قال البخاري: هو لين واعتبره أحمد

عنها، فإتلاف بعض المال لصالح باقيه مصلحة جائزة شرعا مقصودة عقلا²⁷.

(2) رأي الحنفية: قال السيرخسي²⁸: (ولا بأس بأن يحرقوا حصونهم ويفرقوها بالماء، ويخربوا البنيان، ويقطعوا الأشجار لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع نخل بني النضير).

وقال الكاساني [في البدائع: 9/603]: (ولا بأس بقطع أشجارهم المثمرة وغير المثمرة وإفساد زروعهم، ولا بأس بأحراق حصونهم بالنار، وإغراقها بالماء وتخريبها وهدمها عليهم، ونصب المنجنيق عليهم... لأن كل ذلك من باب القتال، لما فيه من قهر العدو وكبتهم وغيظهم، ولأن حرمة الأموال لحرمة أربابها، ولا حرمة لأنفسهم حتى يقتلوا، فكيف بأموالهم؟).

وانظر هذا الفهم الدقيق واستنباط هذه القاعدة العظيمة بأن حرمة الأموال لحرمة أربابها، فإذا أهدرت حرمة رب المال فمن باب أولى إهدار حرمة أمواله.

(3) رأي الشافعية: قال الرملي²⁹: (يجوز إتلاف بنائهم وشجرهم لحاجة القتال والظفر بهم، لاتباع ذلك في نخل بني النضير النازل فيه أول الحشر بما زعموه فسادا).

(4) أما الحنابلة: جاء في المغني [8/354]: (ولا يقطع شجرهم، ولا يحرق زرعهم إلا أن كانوا يفعلون ذلك في بلادنا فيفعل ذلك بهم لينتهوا).

وجملته؛ أن الشجر والزرع ينقسم ثلاثة أقسام:

أحدهم: ما تدعو الحاجة إلى إتلافه كالذي يقرب من حصونهم، ويمنع من قتالهم، أو يستترون به من المسلمين، أو يحتاج إلى قطعه لتوسعة طريق، أو تمكن من قتل، أو سد شق، أو إصلاح طرق، أو ستارة منجنيق أو غيره، أو يكونون يفعلون ذلك بنا فيفعل بهم ذلك لينتهوا، فهذا يجوز بغير خلاف نعلمه.

²⁷ أحكام القرآن لابن العربي
(01/13)
²⁸
(8/076)
²⁹

الثاني: ما يتضرر المسلمون بقطعه لكونهم ينتفعون ببقائه لعلو منهم، أو يستظلون به، أو يأكلون من ثمره، أو تكون العادة لم تجر بذلك بيننا وبين عدونا، فإذا فعلناه بهم فعلوه بنا، فهذا يحرم لما فيه من الإضرار بالمسلمين.

الثالث: ما عدا هذين القسمين مما لا ضرر فيه للمسلمين ولا نفع سوى غيظ الكفار والإضرار بهم ففيه روايتان.

أحدهما: لا يجوز؛ لحديث أبي بكر ووصيته، وقد روي نحو ذلك مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولأن فيه إتلافاً محضاً، فلم يجر كعقر الحيوان، بهذا قال الأوزاعي والليث وأبو ثور.

والرواية الثانية: يجوز؛ بهذا قال مالك والشافعي وإسحاق وابن المنذر.

قال إسحاق: التحريق سنة إذا كان أنكى في العدو لقول الله تعالى: {ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين}.

وروي ابن عمر: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق نخل بني النضير وقطع وهو البويرة، فانزل الله تعالى: {ما قطعتم من لينة}"³⁰.

ولها يقول حسان:

وهان على سراة بني لؤي
حريق بالبويرة
مستطير).

ويرى مجموعة من الفقهاء كراهية قطع الشجر المثمر مثل الأوزاعي وأبي ثور، واستدلوا بعموميات لا تقف أمام نصوص الجمهور، منها:

(أ) قوله تعالى في سورة البقرة: {وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد}.

(ب) وصية أبي بكر ليزيد بن أبي سفيان: عن يحيى بن سعيد: (أن أبا بكر بعث جيوشاً إلى الشام فخرج يمشي مع

³⁰ متفق عليه

يزيد بن أبي سفيان.... فقال: إني موصيك بعشر خلال؛ لا تقتل امرأة ولا صبيا ولا كبيرا هرما، ولا تقطع شجرا مثمرا ولا تخرب عامرا ولا تعقرن شاة ولا بعيرا إلا لمأكله ولا تعقرن نخلا ولا تحرقه ولا تغلل ولا تخبن³¹.

الخبنة: ما تحمله في حزنك، وفي الحديث: (ولا يتخذ خبنة)³² أ.هـ.

وهذا الأثر مرسل، إذ أن يجيى لم يدرك أبا بكر، ولو كان متصلا صحيحا فإنه لا يقف أمام فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه أحرق نخل بني النضير كما مر في الصحيحين، لأنه إذا تعارض كلام الصحابي مع الحديث المرفوع يقدم الحديث المرفوع.

وأما الآية الكريمة فهي تتكلم عن الإفساد في الأرض، ومن يستطيع الإدعاء أن قطع الجيش المسلم للشجر المثمر إفساد في الأرض؟ فإذن ماذا نسمي قتل الجيش الإسلامي للأطفال والنساء والشيوخ عند الحاجة؟!

إن الجهاد ذاته إتلاف لنفوس صفوة البشر وخيار الناس من المؤمنين والمسلمين للحفاظ على الدين، لأنه إذا تعارض حفظ الدين وحفظ النفس، فحفظ الدين أولى... ولذا يقتل المرتد، ولذا فالجهاد نفسه تعزير بالنفس، ألا ترى أن الغلام قتل نفسه من أجل نشر الدين؟

يقول ابن تيمية [في مجموع الفتاوى: 82/054]: (إن الغلام أمر بقتل نفسه من أجل مصلحة ظهور الدين، ولهذا جوز الأئمة الأربعة أن ينغمس المسلم في صف الكفار وإن غلب على ظنه أنهم يقتلونه إذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين).

جاء في أحكام الحصاص [1/2621]: قال محمد بن الحسن في السير الكبير: (لو أن رجلا حمل على ألف رجل وحده لم أر بذلك بأسا إذا كان يطمع في نجاة أو نكاية، وإن كان لا يطمع في نجاة ولا نكاية ولكنه مما يرهب العدو فلا بأس بذلك، لأن هذا أفضل النكاية وفيه منفعة للمسلمين).

قال الحصاص: (فأما إذا كان في تلف نفسه منفعة عائدة على الدين فهذا مقام شريف مدح الله به أصحاب

³¹ رواه مالك في الموطأ - نيل الأوطار 7/249
³² المختار

النبى صلى الله عليه وسلم فقال: {إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة}.

أما الآية؛ {وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها..} فقد نزلت في الأخنس بن شريق عندما جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعلن إسلامه ثم عندما خرج أحرق الزروع وعقر المواشي، فاستعمال هذه الآية مع الجيش المسلم - إذا اضطر لقطع الأشجار - ليس له أدنى مناسبة بالموضوع.

نعود فنقول: كل ما كان في مصلحة الجهاد من نفع للمسلمين أو إضرار للكافرين فهذا يفعل لأن مصلحة الجهاد مقدمة على كل شيء.

وتقدير المصلحة يرجع إلى رأي القائد العسكري في أرض المعركة، فإن كان في قتل الكفار، وإتلاف أموالهم، وقطع أشجارهم مصلحة فهذا لا بأس من فعله، بل لا بد من فعله لإعلاء كلمة الله، والقائد عادة يقدر إن كانت هذه الأموال بعد المعركة ستؤول إلى أيدي المسلمين بأن يكون غنائم أو ترجع إليهم فيئا فلا يمكن للقائد أن يتلفها لأنه يضيع مصالح المجاهدين، وفيه إتلاف للأموال بلا فائدة، وهو محرم سواء في السلم أو في الحرب.

أما إذا كان يظن أن العدو سيظفر بالمسلمين أو يغلبهم فإن القائد العسكري قد يتلف الأموال والسلاح والذخائر التي بين يديه مما لا يستطيع حمله معه إلى قواعد المسلمين.

حكم الحيوانات:

إن بعض الفقهاء نصوا على أن الحيوانات المؤذية والنجسة كالكلاب تقتل في السلم والحرب... أما غير المحترم - ككلب عقور - فيجوز، بل يندب إتلافه مطلقاً.

أما الحيوانات غير المأكولة مما يستفاد منه في الحرب كالبغال والحمير والخيول، فإن استطعنا أن نأخذها، فلا نقتلها، وإن لم نستطع فقتلها من توهين قوى الكفار وتخزيها لشوكتهم فنقتلها، أما الحيوانات المأكولة، فإن استطعنا أن نذبحها ونأكلها فهو أولى وأفضل، ولا يجوز قتلها، وإلا فحكمها كغير المأكولة.

قال الشافعية: الرملي [8/76]: (وبحرم إتلاف الحيوان المحترم بغير ذبح، ويجوز أكله حفظاً لحرمة روحه، ومن ذلك امتنع على ماله تركه بلا مؤونة وسقي بخلاف الشجر، والمقاتلين عليه؛ فيجوز لنا إتلافه لدفعهم أو الظفر بهم قياساً على ما مر في ذراريتهم.. بل أولى، أو غنمنا وخفنا رجوعه إليهم وضرره فيجوز إتلافه أيضاً دفعا لهذا المفسدة، أما إذا خفنا رجوعه فقط فلا يجوز إتلافه.. بل يذبح للأكل).

أما ابن حزم؛ فقد حرم عقير أي حيوان مأكول إلا ذبحاً للأكل، فقال [في المحلى: 7/964]: (ولا يحل عقير شيء من حيواناتهم لا إبل ولا بقر ولا غنم ولا خيل ولا دجاج ولا غير ذلك إلا للأكل فقط، حاشا الخنازير والخيل في حالة المقاتلة فقط).

استعمال المدفعية والطائرات والهاون والصواريخ للقصف

قد أشرنا أن القتال في الإسلام لإزالة العقبات أمام دعوته ولتحطيم الأنظمة السياسية التي تحول دون وصول الإسلام إلى الشعوب، فإذا استطعنا أن نوصلها دون قتل أو قتال فهذا الذي يتمناه المسلم أن يهدي الله على يديه واحدا - وهو خير له من حمر النعم - فإن لم نستطع فدفع

الجواجز بكل الطرق الممكنة بلا إزهاق لأرواح الضعفة ولا إتلاف لأموال.

فإن لم نستطع الوصول إلى الطواغيت المتأهية في الأرض إلا بقتل الذرية وقطع الأشجار وتدمير المنشآت، فلا بأس، لأن هذه اضطررنا إليها اضطراراً ولم تكن مقصوداً لنا ولا هدفاً.

وقد مر معنا حديث الصعب بن جثامة: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن أهل الدار من المشركين بيتون فيصاب من نسائهم وذرائعهم؟ فقال: هم منهم)³³.

قال الزهري: (ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان).

فإن الزهري يعتبر قتل النساء والأولاد إذا لم يكن مقصوداً يحرم، وكذلك لأنه منسوخ، وقد تعرضنا للرد عليه بالحديث المرسل الذي أخرجه الترمذي أن الرسول الله صلى الله عليه وسلم: (نصب المنجنيق على أهل الطائف)، ورجاله ثقات³⁴.

وبالحديث الآخر عن سلمة بن الأكوع: (بيتنا هوازن مع أبي بكر الصديق وكان أمره علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم)³⁵.

وغزو الطائف وهوازن في أواخر أيام الرسول صلى الله عليه وسلم.

قال الترمذي: (قد رخص قوم من أهل العلم في الغارة بالليل، وأن يبيتوا، وكرهه بعضهم).

قال أحمد وإسحاق: (لا بأس أن يبيت العدو ليلاً).

قال الصنعاني عند حديث نصب المنجنيق: (في الحديث دليل على أنه يجوز قتل الكفار إذا تحصنوا بالمنجنيق)، ويقاس عليه غيره من المدافع³⁶.

³³ رواه الجماعة إلا النسائي ورواه أبو داود

³⁴ انظر سبل السلام (4/2531)

³⁵ رواه أبو داود وسكت عليه المنذري

³⁶ فيما جاء في الغزو لصديق حسن (731).

البغاة وقطاع الطرق

كثير من قوافل المجاهدين تتعرض لهجمات بعض الشطار والذغار الذين يخيفون الطريق بسلاحهم، هؤلاء يتشهدون بالشهادتين وقد يصلون ويصومون، فما الحكم الشرعي لهؤلاء الناس؟

وقبل أن نشرع في بيان الحكم الشرعي لا بد من إيضاح المصطلحات:

فالبغاة: هم الخارجون عن طاعة الإمام الحق،
والخارجون على أربعة أصناف:

(1) الخارجون بلا تأويل - مستند شرعي - بظنهم،
سواء كان لهم منعة أو ليس لهم منعة - قوة وشوكة -
ياخذون أموال الناس، ويقتلونهم ويخيفون الطريق وهم
قطاع الطرق. فإذا غاب الإمام وقطع قوم طريق
المسلمين فهم قطاع طرق بالمصطلح الشرعي، ويطبق
عليهم حكم قطاع الطريق.

(2) صنف لهم تأويل - مستند شرعي - ولكنه بظنهم
الخاطئ وليس لهم منعة، فهؤلاء كذلك قطاع طرق.

(3) صنف خرجوا على الإمام بتأويل ومنعة، ويرون أن
الإمام كافر لا بد من قتاله، ويستحلون دماء المسلمين
وأموالهم، ويسبون نساءهم، وهؤلاء هم الخوارج.

وهؤلاء ليسوا كفارا عند جمهور الفقهاء، وقال بعض
أهل الحديث: أنهم كفار مرتدون. ولكن قال ابن المنذر: (لا
أعلم أحدا وافق أهل الحديث على تكفيرهم).

وقد سئل علي بن أبي طالب عنهم أهم كفار؟ فقال:
(هم من الكفر فروا)، قالوا: أمنافقون هم؟ فقال: (إن
المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا)، ثم قال: (هم إخواننا
بغوا علينا).

وقال علي للخوارج: (لن نمنعكم مساجد الله أن
تذكروا فيها اسم الله، ولن نمنعكم الفيء ما دامت أيديكم
مع أيدينا، ولن نقاتلكم حتى تقاتلون).

وحكم الخوارج: حكم البغاة، يرسل إليهم من
يناقشهم، ويزيل شبهتهم، ولا يبدأون بالقتال حتى يقاتلوا
المسلمين، ثم يقاتلون، فإن كانت لهم فئة ينازرون إليها
يجهز على جريحهم، ويتبع موليتهم - هاربهم - وإن لم تكن
لهم فئة لم يجهز على جريحهم ولم يتبع موليتهم، وهذا رأي
الحنفية. أما الشافعية والحنبلية والمالكية فقالوا: (لا يجهز
على جريحهم، ولا يتبع هاربهم في الحالين)³⁷.

³⁷ الإفصاح (2/132) وفتح القدير (5/733)

وقد روى ابن أبي شيبه عن علي رضي الله عنه أنه قال يوم الجمل: (لا تتبعوا مدبرا ولا تجهزوا على جريح ومن ألقى سلاحه فهو آمن).

وأما ما أتلفوه من أموال أهل العدل؛ فلا بضمنوها عند المالكية والحنفية ورواية عن أحمد. وقال الشافعي في القديم ورواية عن أحمد: (يضمنون).

وروى ابن أبي شيبه أن عليا لما هزم طلحة أمر مناديه فنادى: (أن لا يقتل مقبل ولا مدبر - يعني بعد الهزيمة - ولا يفتح باب، ولا يستحل فرج ولا مال). وروى عبد الرزاق نحوه وزاد: (وكان علي رضي الله عنه لا يأخذ مال المقتول ويقول: من اعترف شيئا فليأخذه)³⁸.

وأما أسيرهم فهو راجع للإمام، إن شاء الله قتله وإن شاء حبسه، أيهما خير، لكسر شوكتهم.

(4) الصنف الرابع: قوم مسلمون خرجوا على إمام العدل ولم يستيحووا ما استباحه الخوارج من دماء المسلمين والذراري وهؤلاء هم البغاة.

حكم قطاع الطريق أو المحاربين:

قطع الطريق: هو البروز لأخذ مال أو لقتل أو إرهاب مكابرة اعتمادا على الشوكة - القوة مع البعد عن الغوث -

وقاطع الطريق: مسلم أو ذمي مكلف له شوكة تعرض للنفس أو البضع أو المال مجاهراً³⁹.

والبعيد عن الغوث؛ إما للبعد عن العمران أو السلطان أو من ضعف أهل العمران والسلطان.

فإشهار السلاح وقطع السبيل خارج المصر وداخله سواء، وهذا رأي مالك والشافعي والصاحبين - أبي يوسف ومحمد - وجمهور الحنابلة. وقال أبو حنيفة وبعض الحنابلة: (لا يكون قطع الطريق إلا خارج المصر)⁴⁰ - أي البلد - وروي عن مالك: أنهم إذا كانوا على ثلاثة أميال من القرية

³⁸ فتح القدير لابن الهمام (5/733)

³⁹ نهاية المحتاج للرملي (5/3)

⁴⁰ نيل الأوطار 7/336 وفتح القدير 5/177

فمحاربون، وإن كانوا أقل من ذلك فلا، إذ يمكن أن يلحق بالمعتدى عليه الغوث.

ورأي الشافعية ومالك والصابيين أرحح والله أعلم، لأن الإخافة؛ هي الإخافة، سواء كانت في المصر أو خارجه، بل هي في المصر أشد وأنكى، لأنه لا يخيف في المصر إلا إذا كانت شوكته أشد. والإخافة في المصر أعظم ضرراً وأكثر خوفاً، ولأن الآية لم تفصل.

شروط قطع الطريق:

(1) أن يكون ذلك بعيداً عن الغوث سواء في القرى أو خارجها، وهذا رأي جمهور الفقهاء⁴¹.

(2) أن يكون معهم سلاح، فإن كان معهم عصي وحجارة فهو قاطع طريق عند جمهور الفقهاء من الحنبلية والشافعية.

وقال أبو يوسف: (يعتبر استعمال الحجارة والخشب في الليل قطع طريق، أما في النهار فلا بد من السلاح). وقال أبو حنيفة: (لا يعتبر قاطعاً للطريق إلا بالسلاح)⁴²، والفتوى في المذهب على قول أبي يوسف.

(3) أن يكونوا مجاهرين ويأخذون المال قهراً، أما إذا أخذوه سرا أو خفية فهي سرقة وليست حراقة - قطع الطريق -

حكم قطاع الطريق:

الأصل فيه الآية: {إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم، إلا الذين تابوا من قبل أن تقدرا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم}.

وهذه الآية نزلت في قطاع الطرق على قول ابن عباس رضي الله عنهما، وبه يقول مالك والشافعي وأبو ثور والحنفية.

⁴¹ المغني مع الشرح الكبير 10/737، نيل الأوطار 7/737 بداية المجتهد 2/340
⁴² فتح القدير (5/581)

وسمي قاطع الطريق محاربا لله ورسوله، لأن المسافر يعتمد على الله تعالى، فالذي يزيل أمنه محارب لمن اعتمد عليه في تحصيل الأمن. وأما محاربه لرسوله؛ فإما باعتبار عصيان أمره باعتبار أن الرسول الله صلى الله عليه وسلم هو الحافظ لطريق المسلمين والخلفاء والملوك بعده نوابه، فمن أخاف الطريق فقد حارب الله ورسوله.

كيف تطبق العقوبات:

اختلف العلماء هل هذه العقوبات على التخيير؟ - أي راجعة للإمام - أم مرتبة حسب الجرائم التي يرتكبها المحارب؟ على رأيين:

(1) قال الجمهور - وهم الحنفية والشافعية والحنبلية -: العقوبات حسب الجنايات.

(2) قال مالك: الإمام بالخيار.

واعتمد الجمهور - الشافعية والحنبلية والحنفية - على قول ابن عباس رضي الله عنهما الذي أخرجه الشافعي في مسنده؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما في قطاع الطريق: (إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا، وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا، وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا، نفوا من الأرض)⁴³.

{أو}؛ في الآية للتنويع وليس للتخيير، لأن عرف القرآن الكريم فيما أريد التخيير البداءة بالأخف ككفارة اليمين، وما أريد به الترتيب بديء بالأغلظ ككفارة الظهار والقتل⁴⁴.

جاء في المغني [01/403]: (فمن قتل منهم وأخذ المال قتل - وإن عفا صاحب المال - وصلب حتى يشتهر ودفع إلى أهله، ومن قتل منهم ولم يأخذ المال قتل ولم يصلب، وإن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى في مقام واحد ثم حسمتا وخلي).

⁴³ رواه الشافعي في مسنده نيل الأوطار 7/332 والسياسة الشرعية لابن تيمية 78
⁴⁴ المغني 10/306 ونهاية المحتاج 8/5

روينا نحو هذا عن ابن عباس وبه قال قتادة ومجلز
وحمد والليث والشافعي وإسحق.

وقال ابن رشد القرطبي [في بداية المجتهد:
2/143]: (قال مالك: إذا قتل فلا بد من قتله وليس للإمام
تخيير في قطعه ولا في نفيه، وإنما التخيير في قتله أو
صلبه، وأما إذا أخاف السبيل فقط فالإمام مخير في قتله أو
صلبه أو قطعه أو نفيه).

ومعنى التخيير عنده: أن الأمر راجع في ذلك إلى
اجتهاد الإمام، فإن كان المحارب ممن له الرأي والتدبير
فوجه الاجتهاد قتله أو صلبه لأن القطع لا يرفع ضرره، وإن
كان لا رأي له وإنما هو ذو قوة وبأس قطعه من خلاف،
وإن كان ليس فيه شيء من هاتين الصفتين أخذ بأيسر ذلك
فيه وهو الضرب والنفي).

وهو قول عطاء وسعيد بن المسيب ومجاهد والحسن
والضحاك والنخعي وأبو ثور، وداود⁴⁵.

ملاحظة: القتل في الآية حد للحرابة - قطع الطريق
من قبل مجموعة من الحرامية أو الأعراب أو القبائل -
ومعنى حد؛ أنه يجب على الإمام تنفيذه، ولا يجوز العفو عنه
بحال ولو عفى أولياء المقتول، وهذا إجماع كما ذكره ابن
المنذر⁴⁶.

الصلب:

إذا قتل محارب وأخذ المال فإنه يصلب ويقتل،
واختلف العلماء في وقت الصلب أهو قبل القتل أو بعده.

(1) قال الشافعية والحنبلية: الصلب بعد القتل، جاء
في نهاية المحتاج [8/6]: (وإن قتل قتلا يوجب القود وأخذ
مالاً يقطع به في السرقة قتل بلا قطع ثم غسل وكفن
وصلي عليه ثم صلب مكفناً معترضا على نحو خشبة، ولا
يقدم الصلب على القتل لكونه زيادة تعذيب).

ومدة الصلب ثلاثة أيام بلياليها في قول الشافعية
ويصلب حيا قليلا ثم ينزل فيقتل.

⁴⁵ فتح القدير 5/178
⁴⁶ السياسة الشرعية (87)

(2) قال الحنفية وابن القاسم وابن الماجشون من المالكية: يصلب حياً ثم يقتل، لأن الصلب عقوبة ولا عقوبة للميت وبه قال الأوزاعي والليث ومالك.

مدة الصلب:

(1) قال الشافعية والحنفية: ثلاثة أيام، وأما أبو يوسف من الحنفية فقال: (يترك على خشبة حتى يتقطع فيسقط فيعتبر به غيره).

جاء في فتح القدير [5/801]: (ويصلب حياً وبيع بطنه برمح إلى أن يموت ولا يصلب أكثر من ثلاثة أيام).

(2) قال الحنبلية: (يصلب قدر ما يطلق عليه اسم الصلب لأن التوقيت بغير توقيف)، أي: لا دليل عليه.

معنى النفي:

قال الحنفية: النفي هو السجن.

قال مالك: ينفي من البلد إلى بلد آخر، ويسجن في البلد الثانية.

قال الحنبلية: نفيم أن يشردوا فلا يتركون يأوون في بلد.

قال أبو الزناد: (كان منفي الناس إلى باضع من أرض الحبشة، وذلك أقصى تهامة من اليمن)⁴⁷.

واستدل الحنفية بأن الحبس نفي بيتين من الشعر لصالح بن عبد القدوس:

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها
فلسنا من الأحياء
عجبنا وقلنا جاء
إذا جاءنا السجن يوماً لحاجة
فيها ولا الموتى
هذا من الدنيا

اشتراط النصاب في المال المأخوذ:

⁴⁷ المغني 10/214 وبداية المجتهد 2/242 ونيل الأوطار 7/236 وفتح القدير 5/179

اشترط الفقهاء الأربعة كون المال المأخوذ من قبل جماعة الحرامية يبلغ النصاب، والنصاب ربع دينار فصاعداً عند الجمهور - الشافعية والمالكية والحنبلية - وقد جاء في هذا أحاديث صحيحة كثيرة. والجمهور يشترطون كون المأخوذ يبلغ النصاب سواء كان نصيب كل قاطع نصاباً أو أقل.

وقال الحنفية؛ لا بد أن يكون نصيب كل حرامي يبلغ النصاب، ومقدار النصاب الذي قطع به يد السارق عندهم عشرة دراهم فصاعداً.

حكم الردء - المعين :-

إذا باشر أحد السراق القتل بنفسه والبقية له أعوان وردء، فهل يطبق حد الحرابة على الأعوان؟

(1) قال الشافعية: لا يطبق، بل يعزرون بحبس وتغريب. جاء في نهاية المحتاج [8/7]: (ومن أعانهم وكثر جمعهم مقصراً على ذلك عزز بحبس وتغريب وغيرهما كبقية المعاصي).

(2) قال الجمهور - وهم الحنفية والمالكية والحنبلية -: الجميع يقتلون ولو كانوا مائة لأن الردء والمباشر سواء، وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين، فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قتل ربيعة المحاربين.

والربيئة: هو الناظر الذي يجلس على مكان عال ينظر منه لهم من يجيء⁴⁸.

وهذا هو الرأي الذي تستريح له النفس لأن قوة القاتل بسبب العون الذي وراءه.

حكم اشتراك المرأة في الحرابة:

⁴⁸ السياسة الشرعية 79 وفتح القدير 5/81

قال الجمهور: إذا اشتركت المرأة في الحرابة يطبق عليها حد الحرابة قياساً على السرقة، فكما أن المرأة إذا سرقت تقطع فإذا حاربت تحد. وقال الحنفية: لا تحد المرأة في الحرابة.

حكم اشتراك الأطفال والمجانين:

قال أبو حنيفة: إذا اشترك بعض هؤلاء في الحرابة يسقط الحد عن الجميع. جاء في فتح القدير [5/381]: (وإن كان من القطاع صبي أو مجنون أو ذو رحم محرم من المقطوع عليه سقط الحد عن الباقيين، والمذكور في الصبي والمجنون قول أبي حنيفة وزفر).

وعن أبي يوسف: لو باشر العقلاء يحد الباقيون لأن المباشر أصل والردء تابع.

وقال جمهور أهل العلم: إن كان فيهم صبي أو مجنون أو ذو رحم لم يسقط الحد عن غيره لأن الصبي والمجنون لا يحدان، وإن باشرا القتل وأخذ المال لأنهما ليسا من أهل الحدود، وعليها ضمان ما أخذ من المال في أموالها، ودية قتلها على عاقلتهما⁴⁹.

توبة المحاربين قبل القدرة عليهم:

يقول الله عز وجل: {إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم}، وتوبة المحاربين تكون بوجهين:

أحدهما: أن يتركوا ما هم عليه وإن لم يأتوا الإمام.

والثانية: أن يتركوا سلاحهم ويأتوا طائعين.

فإذا تاب المحارب أو الحرامي يسقط عنه حد الحرابة. وهل تسقط التوبة حقوقاً أخرى؟ هنالك أربعة أقوال:

(1) قول مالك: التوبة تسقط حد الحرابة فقط، ويؤخذ بما سوى ذلك من حقوق الله كالزنا والشرب وحقوق الأدميين كحق القذف.

(2) يسقط عنه حد الحرابة وجميع حقوق الله من الزنى والشراب. أما حقوق الأدميين من الأموال والدماء فلا تسقط إلا أن يعفو أولياء المقتول، وهذا قول القاضي من الحنبلية⁵⁰.

(3) التوبة ترفع جميع حقوق الله ويؤخذ بالدماء، والأموال بما وجد بعينه في أيديهم.

(4) التوبة تسقط جميع حقوق الله والآدميين، إلا ما كان من الأموال موجودا بأيديهم⁵¹.

والنفس تميل إلى رأي الإمام مالك الأول، وعليه فإذا قتل المحارب رجلاً ثم تاب فإنه يقتص منه بعد التوبة إلا إذا عفا أولياء المقتول.

وإن كانت الأموال قد تلفت بالأكل وغيره عندهم أو عند السارق، فقول: يضمونها لأربابها كما يضم سائر الغارمين، وهو قول الشافعي وأحمد رضي الله عنهما، وتبقى مع الإعسار في ذمتهم إلى ميسرة. وقيل: لا يجتمع الغرم والقطع، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله. وقيل: يضمونها مع اليسار فقط دون الإعسار، وهو قول مالك رحمه الله⁵².

زعيم القبيلة الذي يدعم القطاع:

إذا كان هنالك وزير أو زعيم قبيلة أو عمدة قوية يدعم القطاع ويقاسمهم الأموال فهذا أعظم جرماً من زعيم عصاة الحرامية، وحكمه حكم الردء والعون، وإن قتلوا؛ قتل هو علي قول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأكثر أهل العلم⁵³.

أخذ الضريبة من المارين:

⁵⁰ المغني 10/315
⁵¹ بداية المجتهد 2/343
⁵² السياسة الشرعية 89
⁵³ السياسة الشرعية 90

هنالك بعض القرى، خاصة قرى الشيعة في باميان - ولاية في أفغانستان - يأخذون الضريبة على الدواب ونسبة من السلاح من المجاهدين المارين، فإن هم منعوا الطريق؛ فهم قطاع طرق، وحكمهم حكم قطاع الطريق.

وإن أخذوا نسبة من المال وسمحوا للمجاهدين بالمرور؛ فهؤلاء ليسوا قطاع طرق وإنما هو مكاسون عليهم عقوبة المكاسين.

وقد اختلف الفقهاء في جواز قتلهم، ولكنهم أشد الناس عذاباً يوم القيامة، حتى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغامدية - التي زنت ورجعت -: (لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له). أي: أن المكس أشد من زنا المحصن.

ويحوز للمجاهدين عدم إعطائهم أي مال وقتالهم بإجماع المسلمين. فإذا قتل المجاهدون، فهم شهداء، وإن قتل المكاسون فهم في النار، وفي حديث صحيح: (من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون حرمة فهو شهيد).

خروج المرجف والمخذل للجهاد

يجب على الأمير أن يمنع المخذل والمرجف من مصاحبة الجيش.

والمخذل: هو الذي يثبط الناس عن الغزو ويزهدهم في الخروج للقتال، كان يحتج بكثرة الثلوج أو الأمطار أو بالخوف على المسلمين من ضرب أعدائهم واحتلال بلادهم.

أما المرجف: فهو الذي ينشر عيوب الجيش المسلم ويحاول أن يقلل من شأنهم وينشر أخبار هزائمهم وبضخم من شأن العدو وقوته.

والدليل على عدم السماح له قول الله عز وجل: {فإن رجعتُ الله إلى طائفة منهم فاستأذنوك للخروج فقل لن تخرجوا معي أبدا ولن تقاتلوا معي عدوا} [التوبة: 38].

قال القرطبي في تفسيره [8/812]: (وهذا يدل على أن اصطحاب المختل - المرجف - في الغزوات لا يجوز).

ويقول الله عز وجل: {ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة ولكن كره الله انبعاثهم فثبطهم وقيل اقعدوا مع القاعدین* لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالا ولأوضعوا خلالكم يبغونكم الفتنة وفيكم سماعون لهم} [التوبة: 64].

قيل: معناه؛ لأوقعوا بينكم الإختلاف. وقيل: لأسرعوا في تفريق جمعكم.

وإن خرج معه أحد هؤلاء لم يسهم له من الغنيمة كالمجاهدين ولا يرضخ له - أخذ شيء من الغنيمة بدون قسمة وإعطاؤه له - وإن أظهر بطولته في المعركة، لأن ضرره على المسلمين أشد من ضرره على الكافرين. وهذا مذهب أحمد والشافعي⁵⁴.

جاء في نهاية المحتاج للرملي الشافعي [8/06]: (ويسن للإمام أو نائبه منع المخذل والمرجف من الخروج وحضور الصف وإخراجه منه ما لم يحس فتنه... بل يتجه

⁵⁴ المغني 10/420 - 10/372

وجوب ذلك عليه حيث غلب على ظنه حصول ذلك منه وإن بقاءه مضر بغيره).

وجاء في الإنصاف للبهوتي الحنبلي [4/241]: (يلزم الإمام منع المخذل والمرجف ومن يكاتب بأخبار المسلمين ومن يرمي بينهم بالفتن ومن هو معروف بالنفاق والزندقة).

حكم الأسرى

يختلف حكم الأسير باختلاف الجنس والعمر والدين،
والأسرى عادة على ثلاثة أصناف:

أولاً: النساء والأطفال: هؤلاء لا يجوز قتلهم أثناء
الحرب إذا كانوا منفردين غير مقاتلين، وكذلك بعد الأسر لا
يجوز قتلهم، ويصبحون رقيقاً بمجرد الأسر.⁵⁵

ثانياً: الرجال من أهل المحوس والكتاب:
وهؤلاء اختلف آراء الفقهاء فيهم، وإليك التفصيل - إن شاء
الله:-

قال بعض العلماء - كالحسن ومجاهد -: لا يجوز قتل
الأسير، وحكى محمد بن الحسن التميمي أنه إجماع
الصحابة.⁵⁶

أما الفقهاء الأربعة: فقد اتفقوا أن الإمام مخير في
الأسرى بين القتل والإسترقاق. أما المن بدون مال فقد
منعه الحنفية وأجازته الشافعية والحنبلية. أما الإمام مالك
فقد اختلفت عنه الرواية في المن بدون مال؛ بالجواز
وعدمه.⁵⁷

أما الفداء بالمال:

فقد أجازة المالكية والشافعية والحنبلية، وأما الحنفية
فقد منعوه. جاء في المبسوط للسرخسي: (سألت عن
الأسير يقتل أو يفادى؟ قال: يقتل أو يجعل فيئا). وقال
الشافعي: (يفدى بالمال العظيم). وقال محمد: (يفدى إن
كان المسلمون بحاجة إلى مال).

واستشهد أبو حنيفة بقول أبي بكر: (لا تفادوه، وإن
أعطيتهم به مدين من ذهب). ولأن تخلية المشرك ليعود
حرباً على المسلمين معصية، وارتكاب المعصية لمنفعة
إلى المال لا يجوز وهو ترك واجب، وقتل المشرك فرض، ولو
أعطونا مالا لترك الصلاة لا يجوز لنا مع الحاجة إلى المال.
ولا يجوز تقوية المشركين بالسلاح، فكذلك لا تجوز تقويتهم
بالرجال.

⁵⁵ المغني مع الشرح الكبير 10/450

⁵⁶ بداية المجتهد 1/279

⁵⁷ نيل الأوطار 8/145 عن معاني الصحاح 2/281 المغني 10/200

والذي يدل على جواز المن والفداء قوله عز وجل:
{فإما منا بعد وإما فداء} [محمد: 4]، فنص على جواز
المن بدون مال والفداء بالمال.

أما الحنفية: فيرون أن هذه الآية منسوخة بقوله
تعالى: {فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث
وجدتموهم} [التوبة: 5]، لأنها نزلت بعدها، لأن سورة
التوبة نزلت بعد سورة محمد صلى الله عليه وسلم، ولكن
لا دليل على النسخ، وفعل رسول الله صلى الله عليه
وسلم يدل على أنه من وفادى وبادل الأسرى وقتل
واسترق.

أما بالنسبة للمن؛ ففي صحيح مسلم عن أنس أن
ثمانين رجلاً من أهل مكة هبطوا على النبي صلى الله عليه
وسلم وأصحابه من جبل التنعيم عند صلاة الفجر ليقتلوهم
فأخذهم صلى الله عليه وآله وسلم سلماً فاعتقهم، فأنزل
الله عز وجل: {وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم
ببطن مكة} [الفتح: 42]⁵⁸.

وعن جبير بن مطعم؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال في أسارى بدر: (لو كان المطعم بن عدي حياً ثم
كلمني في هؤلاء لنتنى لتركتم له)⁵⁹.

وفي الصحيحين؛ أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم من على ثمامة بن أثال من بني حنيفة وهو سيد أهل
اليمامة⁶⁰.

أما الدليل على جواز الفدية:

حديث ابن عباس رضي الله عنهما: (أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم جعل فداء أهل الجاهلية يوم بدر
أربعمائة)⁶¹.

وأما الدليل على مبادلة الأسرى:

⁵⁸ نيل الأوطار 8/140
⁵⁹ رواه البخاري نيل الأوطار 8/140
⁶⁰ نيل الأوطار (8/041)
⁶¹ رواه أبو داود وسكت عليه هو والمنذري والحافظ في التلخيص
ورجاله ثقات، نيل الأوطار 8/146.

فقد جاء في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قادي بالرجل الذي من بني عقيل - صاحب العضباء - برجلين من المسلمين.

العضباء؛ اسم ناقة الأعرابي التي أصبحت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.⁶²

ولقد ورد عن أبي جنيفة روايتان أظهرهما عدم الجواز، وأما الصحابان فقد أجازا مبادلة الأسرى.⁶³

ولقد قتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجال بني قريظة وهم بين الستمائة والسبعمائة. وقتل يوم بدر النضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط⁶⁴، وهذا دليل على جواز قتل الأسرى.

الرأي الراجح في الأسرى:

لا شك أن الرأي الراجح في الأسرى هو رأي الجمهور؛ وهو أن الإمام مخير في الأسرى بما فيه مصلحة المسلمين بين القتل والاسترقاق والمن والفداء بمسلم أو مال. وهذا الرأي الذي تدعمه الأدلة، فالإمام يختار الأصل للمسلمين بالنسبة للأسرى.

جاء في الشرح الكبير مع المغني [01/704] (فإن كان فيهم من له قوة ونكاية في المسلمين فقتله أصلح، ومنهم الضعيف الذي له مال كثير ففداؤه أصلح، ومنهم حسن الرأي في المسلمين يرجى إسلامه بالمن عليه أو معونته للمسلمين بتخليص أسراهم أو الدفع عنهم فالمن عليه أصلح، ومنهم من ينتفع بخدمته ويؤمن بشره فاسترقاقه أصلح كالنساء والصبيان، والإمام أعلم بالمصلحة ففوض ذلك إليه).

إذا أثبت ذلك فإن هذا تخيير مصلحة واجتهاد لا تخيير شهوة، فمتى رأى المصلحة في خصلة لم يجز اختيار غيرها، لأنه يتصرف لهم على سبيل النظر لهم، فلم يجز له ترك ما فيه الحظ كولي اليتيم، ومتى حصل عنده تردد في هذه الخصال فالقتل أولى.

⁶² نيل الأوطار 8/146، والمغني 10/401

⁶³ المبسوط (01/921)

⁶⁴ المغني 10/401

قال مجاهد في أميرين، أحدهما يقتل الأسرى؟ وهو أفضل، وكذلك قال مالك. وقال اسحق: (الإثخان أحب إلي، إلا أن يكون معروفا يطمع به في الكثير).

حكم الأسير الشيوعي الأفغاني:

كثير من الشيوعيين إذا أسرهم المجاهدون وشعروا أنهم سيقتلون ينطقون بالشهادتين، ومع ذلك فإن المجاهدين يقتلونهم، واعترض بعض الناس على هذا الفعل ظانين أن كلمة الشهادة تعصم دمه. وقد استشهد هؤلاء الناس بحديث أسامة: (كيف قتله بعد أن قال لا إله إلا الله؟).

والحق أن الحال في أفغانستان يختلف، إذ أن المجاهدين من عاداتهم إذا أسروا أسرى جاءوا بهم إلى مجلس القضاء في الحزب، فيحققون معهم، وهم يعرفون بعضهم البعض، فعندما يتأكدون أنه شيوعي، ويعرف عليه أهل قريته، فإنهم يقتلونه سواء نطق بالشهادتين أو صلى أو أقام شعائر الإسلام.

نعم! إن الحكم الشرعي في الكافر الأسير إذا أسلم أنه لا يجوز قتله ويصبح معصوم الدم، ويصير رقيقاً في الحال، له حكم الأطفال، فلا يجوز قتله ويصبح عبداً، وهذا عندما تكون كلمة "لا إله إلا الله"، هي الفارق بين الكفر والإسلام.

أما الحال في أفغانستان فهو مختلف تماماً، إذ أن رابراك كارمل ونجيب زعيم الحزب الشيوعي الأفغاني الذي يمسح الإسلام من أفغانستان يقول أنا مسلم ويصلي وتظهر صورته بالتلفاز. ومثل هؤلاء يقتلون ولا يقبل ادعائهم.

وإليك الأدلة على صحة هذا الحكم:

(1) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم الفتح في مجموعة: (أقتلوهم ولو وجدتموهم معلقين بأستار الكعبة)، منهم المقيس بن ضبابة وابن خطل والجاريين اللتين كانتا تغنيان بهجائه، مع أن نساء أهل

الحرب لا يقتلن كما لا تقتل الذرية. وقد صح أن ابن خطل
قتل وهو معلق بأستار الكعبة⁶⁵.

(2) روى الإمام مسلم عن عمران بن حصين قال:
(كانت ثقيف حلفاء لبني عقيل، فأسرت ثقيف رجلين من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسرا أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من بني عقيل،
وإصابوا معه العضباء، فأتى عليه رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وهو في الوثاق، فقال: يا محمد. فاتاه فقال: ما
شأنك؟ فقال: بما أخذتني وأخذت سابقة الحاج؟ - يعني
العضباء - فقال: أخذتك بحريرة حلفائك ثقيف، ثم انصرف،
فناداه فقال: يا محمد! فقال: ما شأنك؟ قال: إني مسلم،
قال: لو قلتها وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح⁶⁶).

قال الشوكاني عن هذا الحديث: (أن للإمام أن يمتنع
من قبول إسلام من عرف منه أنه لم يرغب في الإسلام
وإنما دعتة إلى ذلك الضرورة، ولا سيما إذا كان في عدم
القبول مصلحة للمسلمين)⁶⁷.

(3) الشيوعي الأفغاني؛ إما زنديق أو مرتد، وحكم
الزنديق أنه يقتل دون استتابة. هذا رأي جمهور الفقهاء،
وبه قال مالك وأحمد والليث وغيرهم.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما: لا تقبل توبة من كرر
ردته كالزنديق، لقوله تعالى: {إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم
آمناوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا لن تقبل توبتهم}.

وفي الدراية - المذهب الحنفي - روايتان في
الزنديق؛ (لا تقبل) كقول مالك وأحمد، وفي رواية؛ (تقبل)
كقول الشافعي⁶⁸.

(4) أما المرتد الذي تغلظت رده ونصب نفسه لحرب
الإسلام والمسلمين فيجوز قتله دون استتابة.

قال ابن رشد [في بداية المجتهد: 2/443]: (وأما إذا
حارب المرتد ثم ظهر عليه فإنه يقتل بالحراية، ولا يستتاب،
سواء كانت حرايته بدار الإسلام أو بعد أن لحق بدار الحرب

⁶⁵ زاد المعاد 3/439

⁶⁶ رواه مسلم وأحمد

⁶⁷ نيل الأوطار 8/147

⁶⁸ فتح القدير لابن الهمام 5/309

إلا أن يسلم، والإسلام يسقط عنه حد الحرابة، ولكن حكمه فيما جنى حكم المرتد إذا جنى في رده في دار الإسلام ثم أسلم، أي: يقتل قصاصا إذا قتل.

يقول ابن القيم [في زاد المعاد: 3/464]: (يجوز قتل المرتد الذي تغلظت رده من غير استتابة، فإن عبد الله بن سعد بن أبي سرح كان قد أسلم وهاجر، وكان يكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم ارتد ولحق بمكة، فلما كان يوم الفتح أتى به عثمان بن عفان رسول الله صلى الله عليه وسلم لبياعه، فأمسك عنه طويلا ثم باعه وقال: إنما أمسكت عنه ليقوم إليه بعضكم فيضرب عنقه، فقال له رجل: هلا أومات إلي يا رسول الله؟ فقال: ما ينبغي لنبي أن يكون له خائنة الأعين)⁶⁹.

(5) كل من جاهر بسب الله، أم رسول الله ص، أو بسب دين الإسلام فإنه يقتل دون استتابة سواء كان مسلما أو ذميا. ولذلك لما قتل الأعمى أم ولده لأجل سبها النبي صلى الله عليه وسلم أهدر النبي دمه)⁷⁰.

ومن أراد الإستزادة في هذا الموضوع فعليه أن يراجع كتاب: "الصارم المسلول على شاتم الرسول" للشيخ الإسلام ابن تيمية. وهذا الحكم إجماع الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، ومقتضى النصوص على هذا المسألة أكثر من أربعين حديثا⁷¹.

وهذا الشبوعي معروف لدى أهل بلده بسب الإسلام ومعاداة الرسول الله ص، وقد بقي يحارب المسلمين حتى آخر لحظة.

(6) ولنفرض أنهم كانوا مسلمين أصلا وسيقوا إلى المعركة قصرا وقتلوا المسلمين فإنهم يقتلون قصاصا. قال عمر: (لو أشرك أهل صنعاء في قتل رجل لقتلتهم به جميعا).

(7) المحاربون المسلمون الذين يخرجون على الإمام والبيعة الذين يقطعون الطرق ويخيفون المسلمين؛ هؤلاء يقتلون حدا كما قال الله عز وجل: {إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا

⁶⁹ رواه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.
⁷⁰ رواه النسائي وسنده قوي وأبو داود ورجاله ثقات أنظر زاد المعاد
⁷¹ زاد المعاد 3/440

أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم.

فجزاء المحارب القتل أو الصلب أو قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى أو النفي من الأرض، ولا تقبل توبته بعد أسره وإخضاعه، إنما تقبل التوبة من المحارب بحيث لا يقام عليه الحد إذا تاب قبل أن تقدر عليه.

جاء في فتح القدير عن البغاة [5/733]: (فإن كانت لهم فئة أجهز علي جريحهم وأتبع مولاهم، وإن كانت لهم فئة يقتل الإمام الأسير وإن شاء حبسه).

فالإمام يحكم نظره فيما هو أحسن الأمرين في كسر الشوكة من قتله وحبسه ويختلف ذلك بحسب الحال، هذا في الأسير المسلم، فكيف في الأسير الشيعي؟

واتفق الفقهاء الأربعة أن المحارب المسلم الذي يقطع الطريق إذا قتل؛ يقتل، وإن عفى أولياء المقتول⁷².

وعليه: يجوز قتل الشيعي الأفغاني وإن نطق بالشهادتين.

الأسرى من عبدة الأوثان والملحدين:

اختلفت آراء العلماء في حكم الرجال الأسرى من عبدة الأوثان، هل يجوز استرقاقهم أم لا يجوز؟ والخلاف بناء على خلافهم في قبول الجزية منهم أو رفضها.

(1) أما الشافعية والحنبلية: فلا يجزون استرقاقهم بناء على أن الجزية لا تقبل منهم، بل تقبل الجزية فقط من أهل الكتاب والمجوس.

(2) أما الحنفية: فيجزون استرقاق عبدة الأوثان من العجم، أما العرب فلا يجزون استرقاقهم، وذلك أن الحنفية يقبلون الجزية من عبدة الأوثان.

ولذا: فعند الشافعية الإمام مخير بين القتل والمن
والفداء. أما الحنفية فيقولون: أن الإمام مخير بين القتل
والإسترقاق.⁷³

أما استرقاق أسرى العرب؛ فيجوز بالدليل، لأن
جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار كانت من سبايا بني
المصطلق، فوعدت لثابت بن قيس، فقضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم كتابتها وتزوجها، فقال الناس:
(أصهار رسول الله ص)، فأرسلوا ما بأيديهم.

قالت عائشة: (فلقد أعتق بتزويجه إياها مائة أهل
بيت من بني المصطلق)، رواه أحمد واحتج به في رواية
محمد بن الحكم وقال: (لا أذهب إلى قول عمر: "ليس
على عربي ملك"، قد سبى النبي صلى الله عليه وسلم
العربي في غير حديث، وأبو بكر وعلى حين سبى بني
ناجية)⁷⁴.

وكذلك كان عند عائشة سبية من بني تميم فقال
النبي صلى الله عليه وسلم: (أعتقها)⁷⁵.

وكذلك قال صلى الله عليه وسلم لوفد هوازن:
(فاختاروا احدي الطائفتين، إما السبي وإما المال)⁷⁶.

وقد افتتح الصحابة أرض الشام وهم عرب، وكذلك
أطراف بلاد العرب، ولم يفتشوا العربي من العجمي،
والكتابي من الأمي - العربي - بل سووا بينهم، لم يروا عن
أحد خلاف ذلك.⁷⁷

ملاحظات حول الأسرى:

(1) من أسر أسيرا فلا يجوز له أن يتصرف به، إنما
أمره إلى الأمير، والأمير في الجهاد الأفغاني هو أمير
الحزب أو التنظيم. ولا يجوز لمن أسر أسيرا أن يقتله إلا إذا
امتنع من السير معه، أو كان جريحا لا يستطيع السير.

(2) جرحى الحرب من الكفار؛ يجوز قتلهم وإنهاؤهم.

⁷³ المغني 10/400

⁷⁴ نيل الأوطار 8/150

⁷⁵ متفق عليه

⁷⁶ رواية البخاري وأحمد

⁷⁷ نيل الأوطار 8/153

(3) الطفل المأسور - السبي - يكون على ثلاثة أقسام:

- أن يسبي منفردا عن أبويه فيصير مسلما بالإجماع، لأن الدين إنما يثبت له تبعا، وقد انقطعت تبعيته لأبويه لانقطاعه عنهما وإخراجه عن دارهما ومسيره إلى دار الإسلام تبعا لسايبه المسلم، فكان تبعا له في دينه.

- أن يسبي مع أحد أبويه فيحكم بإسلامه أيضا، وبه قال الأوزاعي، وقال أبو الخطاب: (يتبع أباه).

وقال القاضي: (فيه روايتان، أشهرها؛ أن يحكم بإسلامه، والثانية؛ أن يتبع أباه).

وقال أبو حنيفة والشافعي رحمهما الله: (يكون تابعا لأبيه في الكفر لأنه لم ينفرد عن أحد فلم يحكم بإسلامه كما لو سبي معهما).

وقال مالك: (إن سبي مع أبيه تبعه لأن الولد يتبع أباه كما يتبعه في النسب، وإن سبي مع أمه فهو مسلم لأنه لا يتبعها في النسب فكذلك في الدين)⁷⁸.

(4) المرأة الشيعوية: تقتل لأنها مرتدة. ففي الصحيح: (من بدل دينه فاقتلوه). وكذلك تقتل لأنها تشارك في الحرب وفي الرأي وفي تهيج الكفار ضد المسلمين.

(5) لا يجوز تشويه الأسير ولا قطع أذنيه، ولا قلع عينيه، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المثلة، ولا يجوز قطع رأسه ولا قدميه.

⁷⁸ الشرح الكبير مع المغني 10/411

حكم العين - الجاسوس -

يختلف حكم الجاسوس باختلاف دينه وحاله، فالجاسوس الكافر غير الذمي المعاهد وغير المسلم.

والجاسوس: هو الذي يطلع على أسرار الناس وغيوبهم وينقلها. والمقصود بالجاسوس هنا: هو الذي ينقل أسرار المسلمين إلى أعدائهم.

أما الجاسوس الكافر:

فيقتل عند جمهور الفقهاء.

والدليل في هذا الحديث الذي في الصحيحين عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال: (أتى النبي صلى الله عليه وسلم عين من المشركين وهو في سفر فجلس عند أصحابه يتحدث ثم انفتل، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أطلبوه واقتلوه، فقتله، فنقله سلبه)⁷⁹. وفي رواية مسلم: (قال صلى الله عليه وسلم: من قتل الرجل؟، قالوا: ابن الأكوع، قال: له سلبه أجمع)⁸⁰.

قال النووي: (فيه قتل الجاسوس الحربي الكافر وهو باتفاق.. وأما المعاهد الذمي، فقال مالك والأوزاعي: ينتقض عهده بذلك، وعند الشافعي خلاف في ذلك.. أما لو شرط عليه ذلك في عهده فينتقض اتفاقاً).

أما الذمي:

⁷⁹ هذه رواية البخاري فتح الباري 6/168 باب الحربي إذا دخل دار الإسلام بغير إسلام

فإن تجسس على المسلمين فقد اختلف الفقهاء في
إعتبار تجسسه نقضا لعهدة فيقتل أو يكون فيئا للمسلمين
أم لا.

فقال الحنفية: لا يكون هذا نقضا إلا أن ينعى عليه في
عقد الذمة أو عهد الأمان. جاء في شرح السير الكبير [5/0402]:
(قال محمد بن الحسن: وكذلك لو فعل هذا -
التجسس - ذمي فإنه يوجب عقوبة ويستودع السجن، ولا
يكون هذا نقضا منه للعهد، وكذلك لو فعله مستامن فيئا إلا
أنه يوجب عقوبة في جميع ذلك).

فإن كان حيث طلب الأمان قال له المسلمون: (قد
أمنك إن لم تكن عينا)، فتجاهل المسألة، فلا بأس بقتله،
وإن رأى الإمام سلبه حتى يعتبر به غيره فلا بأس بذلك،
وإن رأى أن يجعل فيئا فلا بأس به أيضا كغيره من الأسرى،
إلا أن الأولى أن يقتله هنا ليعتبر غيره، فإن كان مكان
الرجل امرأة فلا بأس بقتلها أيضا إلا أنه يكره.

والشيخ العاقل الذي لا قتال عنده بمنزلة المرأة
أيضا، أما الصبي فلا يجعل فيئا ولا يقتل.

أما الجاسوس الذي ظاهره الإسلام:

فاختلفت آراء الفقهاء فيه.

قال الحنفية والشافعية والحنبلية: لا يقتل بل يعزر.

وقال مالك وابن القاسم وأشهب من المالكية: يجتهد
في ذلك الإمام.

وقال عبد الله بن الماجشون من المالكية: (إذا كانت
تلك عادته؛ قتل، لأنه جاسوس)، وقد قال مالك بقتل
الجاسوس وهو صحيح لإجرازه بالمسلمين وسعيه بالفساد
في الأرض⁸¹ وقال الأوزاعي: (عاقبه الإمام عقوبة منكلة
وعربه إلى الأفاق)⁸².

جاء في السير الكبير: (قال محمد بن الحسن: إذا
وجد المسلمون رجلا - ممن يدعي الإسلام - عينا

⁸¹ تفسير القرطبي (81/25)
⁸² شرح السنة للبغوي 10/71

للمشركين على المسلمين يكتب إليهم بعوراتهم، فأقر بذلك طوعاً فإنه لا يقتل، ولكن الإمام يوجعه عقوبة).

والأصل في هذا الباب؛ حديث حاطب بن أبي بلتعة البدري الذي كتب إلى كفار مكة يخبرهم بأن الرسول صلى الله عليه وسلم يريد غزوهم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما هذا يا حاطب؟!)، فقال: (لا تعجل علي إني امرؤ مخلص في قريش ولم أكن من أنفسها وكان معك من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها أقربائهم ولم يكن لي بمكة قرابة، فأحسيت إذا فاتني ذلك أن أتخذ عندهم يداً، والله ما فعلته شكاً في ديني ولا رضى في الكفر بعد الإسلام). فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنه قد صدق). فقال عمر: (يا رسول الله دعني أجز عنق هذا المنافق؟)، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنه قد شهد بدراً وما يدريك يا عمر لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم)، فنزلت {يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة} ⁸³.

جاء في شرح السنة [01/47] قال الإمام: (في حديث حاطب دليل على حكم التأول استباحه المحظور خلاف حكم المعتمد لاستحلاله من غير تأويل وأن من تعاطى شيئاً من المحظور ثم ادعى له تأويلاً محتملاً لا يقتل منه. وأن من تجسس لكفار ثم ادعى تأويلاً وجهالة يتجافى عنه).

وقد استدل الجمهور بالآية: {يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء}، فقد سمي الله حاطب بن أبي بلتعة مؤمناً... والمؤمن لا يجوز قتله ولا سفك دمه. وقد مال ابن القيم إلى رأي الإمام مالك، ونحن نرى رأي الإمام مالك رحمه الله.

قال ابن القيم [في زاد المعاد: 3/411]: (ثبت عنه أنه قتل جاسوساً، وأستاذن عمر في قتل حاطب فقال: وما يدريك يا عمر لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم).

فاستدل به أيضاً من يرى قتله كمالاً وبعض أصحاب أحمد وغيرهم رحمهم الله، قالوا: لأنه عليل بعللة مانعة من قتله، لم يعلل بأخص من أهل بدر، لأن الحكم إذا علل

⁸³ حديث متفق عليه

بالأعم كان الأخص عديم التأثير، وهذا أقوى والله تعالى أعلم.

وسبجانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

الغلول من الغنيمة

الغلول: هو السرقة من الغنيمة قبل قسمتها.

قال ابن قتيبة: (سمي بذلك لأن أخذه يغله في متاعه أي يخفيه فيه).

حكم الغلول:

نقل النووي الإجماع على أنه من الكبائر. وقليله وكثيره حرام.

وقال ابن المنذر: (أجمعوا على أن على الغال أن يعيد ما غل قبل القسمة).

وأما بعدها؛ فقال النووي والأوزاعي والليث ومالك: يدفع إلى الإمام خمسه ويتصدق بالباقي، وأما الشافعي فيقول: (إن كان ملكه فليس عليه أن يتصدق به، وإن لم يملك فليس له أن يتصدق بمال غيره). ثم قال الشافعي: (والواجب أن يدفع إلى الإمام كالأموال الضائعة).

الترهيب من الغلول:

وردت أحاديث تقطع نياط القلوب وتفزع المرء المسلم أن يفرط في أموال الجهاد أو يتهاون فيها، ومن الأحاديث في الغلول:

(1) روى البخاري⁸⁴ عن عبد الله بن عمر قال: (كان على ثقل النبي صلى الله عليه وسلم رجل يقال له كركرة فمات، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هو في النار، فذهبوا ينظرون إليه فوجدوا عبادة قد غلها).

والثقل - بفتحين - هو العيال والمتاع، وكان كركرة هذا عبدا نوبيا أسود أهدها إليه هوزة بن علي الحنفي صاحب اليمامة.

(2) وفي الصحيحين عن أبي هريرة واللفظ للبخاري⁸⁵: (خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر فلم نغنم ذهباً ولا فضة، إلا الأموال والثياب والمتاع فأهدى رجل من بني الضبيب يقال له رفاعة بن زيد لرسول الله صلى الله عليه وسلم غلاماً يقال له "مدعم"، فوجهه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى وادي القرى حتى إذا كان بوادي القرى بينما مدعم يحط رحلاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سهم غائر - لا يدري من رماه - فقتله، فقال الناس: هنيئاً له الجنة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: كلا، والذي نفسي بيده إن الشملة التي أخذها يوم خيبر من الغنائم لم تصبها المقاسم تشتعل عليه نارا فلما سمع ذلك الناس جاء رجل بشراك أو شراكين إلى النبي ص، فقال: (شراك من نار أو شراكان من نار).

والشراك: هو رباط الحذاء.

والأوصال تضطرب إذا قرأت مثل هذا الحديث، وتقض النفس عن مضجعتها، فهذا الغلام شهيد إلا أنه غل شملة - عمامة - فدخل النار ليعذب على مصيئته أو هو في النار إلى أن يعفو الله عنه.

إذا كان الذي يغل - يسرق - من غنائم المجاهدين قبل القسمة تشتعل عليه الشملة نارا، فكيف المذي يأكل أموال الجهاد التي جمعت بالدرهم والدرهمين لليتامى والأرامل والأزواج المجاهدين اللاتي لا يجدن ما يقمن به أودهن وتعوزهم لقمة العيش؟ وماذا تكون عقوبة الذي يبذر أموال الجهاد هنا وهناك دون أن يرعى حق الله فيها؟ بل لا يوصل إلى المجاهدين من أموالهم وتعطى لمن يتقنون التمسح بالأبواب والتردد على الاعتاب.

⁸⁴ فتح الباري (6/781)
⁸⁵ كما في زاد المسلم (1/502)

نرجو الله أن يعافينا وأن يحمينا من التهاون بأموال
المجاهدين وأن يغفر لنا، {ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو
أخطانا}.

روى البخاري⁸⁶ عن أبي هريرة: (أن الحسن بن علي
أخذ تمرّة من تمر الصدقة فجعلها في فيه، فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم بالفارسية: كخ... كخ... أما تعرف أنا
لا تأكل الصدقة?).

كخ: كلمة زجر للصبي عما يريد فعله.

لقد أخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حبة التمر
من داخل فم حفيده الحسن لأنها من الصدقة.

الغال بفضح على رؤوس الأشهاد **يوم القيامة:**

فقد روى البخاري عن أبي هريرة رضى الله عنه قال:
(قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الغلول
فعظمه وعظم أمره قال: لا ألفين أحدكم يوم القيامة على
رقبته فرس له حممة: يقول: يا رسول الله أغثنى،
فأقول: لا أملك لك شيئاً قد أبلغتك، وعلى رقبته بعير له
رغاء).

حممة: صوت الفرس عند الطعام، وهو دون
الصهيل.

أكل الطعام من الغنائم ليس غلولا:

فعن ابن عمر رضى الله عنهما قال: (كنا نصيب في
مغازينا العسل والعنب فتأكله ولا نرفع)⁸⁷.

والحديث له حكم الرفع للتصريح بكونه في زمن
الرسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنى "لا نرفعه": أي
لا ندخره، أولاً نستأذن به الرسول صلى الله عليه وسلم.

⁸⁶ فتح الباري (6/481)
⁸⁷ رواه البخاري - فتح الباري 6/256 -

قال الحسن: (كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتحوا المدينة أو الحصن أكلوا من السوق والدقيق والسمن والعسل...) ⁸⁸.

ولقد بلغني أن بعض المجاهدين الأفغان يرفض الأكل من طعام الغنيمة حتى يدفع ثمنه ومنهم قائد نازيان (سازنور).

وقد اتفق الفقهاء الأربعة على جواز الأكل من طعام الغنائم قبل القسمة.

قال ابن حجر [في فتح الباري: 6/552]: (والجمهور على جواز أخذ الغنائم من القوت وما يصلح به وكل طعام يعتاد أكله عموماً، وكذلك علف الدواب سواء كان قبل القسمة أو بعدها بإذن الإمام وبغير إذنه. والجمهور على جواز الأخذ ولو لم تكن الضرورة ناجزة، واتفقوا على جواز ركوب دوابهم ولبس ثيابهم واستعمال سلاحهم ورد ذلك بعد انقضاء الحرب).

لا يشترط استئذان الأمير في أكل الطعام من الغنائم:

قال عياض: (أجمع العلماء على جواز أكل طعام الحربين ما دام المسلمون في دار الحرب على قدر حاجتهم، ولم يشترط أحد من العلماء استئذان الإمام إلا الزهري. وجمهور الفقهاء على أنه لا يجوز أخذ الطعام إلى دار الإسلام بل يجب رده، ولا يجوز بيع شيء منه في دار الحرب) ⁸⁹.

ركوب الدواب ولبس الثياب واستعمال السلاح جائز بدون إذن:

ويجوز ركوب الدواب عند الحاجة، واستعمال الثياب قبل القسمة بدون استئذان، وشرطه الأوزاعي ⁹⁰.

واشترط الحاجة؛ استنباط من الحديث عن ربيعة بن ثابت مرفوعاً: (من كان يؤمن بالله ليله واليوم الآخر فلا يأخذ

⁸⁸ القرطبي 4/258
⁸⁹ بذل المجهود 12/268
⁹⁰ بذل المجهود 12/286 وفتح الباري 6/265

دابة من المغنم فيركبها حتي إذا أعجفها ردها إلى المغنم،
وذكر في الثوب مثل ذلك⁹¹. وقد حمل أبو داود الحديث
على عدم الحاجة، أما مع الحاجة فلا بأس ولا حرج.

قال في الهداية: (لا بأس بأن يعلف العسكر في دار
الحرب ويأكلوا مما وجدوه من طعام، لقوله عليه السلام
في طعام خبير: 'كلوها وأعلفوها ولا تحملوها)، ويستعملوا
الخطب، ويدهنوا بالدهن، ويقاتلوا بما يجدون من السلاح.
كل ذلك بلا قسمة إذا احتاج إليه. ولا يجوز أن يبيعوا من
ذلك شيئاً، ولا يتمولونه.. وأما الثياب والمتاع فيكره الانتفاع
بها قبل القسمة من غير حاجة⁹².

عدم جواز الاستئثار بالطعام وحرمان الآخرين:

لا يجوز لبعض المجاهدين نهب الطعام وحرمان
الآخرين، فقد روى أبو داود بإسناده عن أبي ليبي قال: (كنا
مع عبدالرحمن بن سمرة بكابل فأصاب الناس غنيمة
فانتهبوها، فقام خطيباً فقال: سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم ينهى عن النهب، فردوا ما أخذوا، فقسمة
بينهم)⁹³.

ذبح الأنعام للأكل جائز في دار الحرب عند الأئمة الأربعة:

اتفق الفقهاء الأربعة على جواز ذبح البهائم في دار
الحرب كالطعام والعلف، ولكن الشافعي قيده بالحاجة.

وأما الحنفية: فاختلفت الرواية عن محمد بن الحسن،
فاشترط في "السير الصغير" الحاجة إلى تناول قياساً،
ولم يشترطها في "السير الكبير" استحساناً.. وهو قول
الثلاثة - أبي حنيفة، والصاحيين - ولذا يجوز للغني والفقير
أن يتناول من الطعام واللحم والخبز والعسل والسكر
والفاكهة اليابسة والرطبة والبصل والشعير والزيت
والدهن، ولكن لا يجوز للتاجر ولا للأجير الذي دخل لخدمة
المجاهدين باجر، ولو أخذ أو أكل للأجر أثم ولكن لا ضمان
عليه.

⁹¹ رواه أبو داود والطحاوي بإسناد حسن - فتح الباري 6/256 -

⁹² بذل المجهود 12/267

⁹³ بذل المجهود 12/269

استعمال السلاح والخيل والدواء تتشرط فيه الحاجة:

نص ابن الهمام الحنفي بأن السلاح والخيل والدواء
تتشرط فيه الحاجة؛ بأن انكسر سلاحه أو مات فرسه، أما
إذا أراد أن يوفر سلاحه وفرسه باستعمال ذلك فلا يجوز،
ولو فعل أثم ولا ضمان عليه.

الفاضل من الطعام حتى دخول دار الإسلام:

اختلف الفقهاء الأربعة في وجوب رد الطعام الباقي
معهم من الغنائم عند دخول دار الإسلام فقالوا: لا بد من
رد الكثير.

أما القليل: فقال مالك: (لا يرد)، وهو رواية عن
أحمد وقول للشافعي. وقالت الحنفية: (يرده)، وهو رواية
عن أحمد، وقول للشافعي لحديث: (أدوا الخيط والمخيط).

هدايا الأمراء غلول:

ومن الغلول هدايا الأمراء والحكام والعمال -
الموظفين - ففي الحديث: (هدايا العمال غلول)⁹⁴.

وحكمه في الفضيحة في الآخرة حكم الغال من
الغنيمة، وقد ورد فيه حديث ابن التيبية الذي رواه مسلم
وفيه: (... لا يأتي أحد منكم بشيء من ذلك إلا جاء به يوم
القيامة إن كان بعيرا فله رغاء، وإن كانت بقرة فلهأ خوار،
أو شاة تيعر).

حبس الكتب عن أصحابها من الغلول:

قال الزهري: (أيك وغللول الكتب)، فقل له: وما
غللول الكتب؟ قال: (حبسها عن أصحابها)⁹⁵.

⁹⁴ حديث حسن رواه أحمد والبيهقي
⁹⁵ تفسير القرطبي 4/262

الشهيد وأحكامه

سبب تسمية الشهيد:

اختلف في سبب تسميته شهيدا.

فقال الأزهرى: (لأن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم شهدا له بالجنة). وقال النضر بن شميل: (الشهيد الحي.. فسمو بذلك لأنهم أحياء عند ربهم). وقيل: (لأن ملائكة الرحمة يشهدونه فيقبضون روحه). وقيل: (لأنه ممن يشهد على الأمم) - حكى هذه الأقوال الأزهرى - وقيل: (لأنه شهد له بالإيمان وخاتمة الخير بظاهر حاله). وقيل: (لأن له شاهداً بقتله وهو دمه لأنه يبعث وجرحه يتفجر دما). وقيل: (لأن روحه تشهد دار السلام وروح غيره لا تشهدا إلا يوم القيامة)⁹⁶.

تعريف الشهيد:

(1) عند الشافعية: جاء في المجموع شرح المهذب [1/162]: (الشهيد الذي لا يغسل ولا يصلى عليه؛ هو الذي مات بسبب قتال الكفار حال قيام القتال سواء

⁹⁶ المجموع للنووي 1/277

قتله كافر، أو أصابه سلاح مسلم خطأ، أو عاد إليه سلاح نفسه، أو سقط عن فرسه، أو رمجته دابته فمات، أو وطئته دواب المسلمين أو غيرهم، أو أصابه سهم لا يعرف هل رمى به مسلم أو كافر، أو وجد قتيلًا عند انكشاف الحرب ولم يعرف سبب موته، وسواء كان عليه أثر دم أم لا، وسواء مات في الحال أم بقي زمنا ثم مات بذلك السبب قبل انقضاء الحرب، وسواء أكل وشرب ووصى، أم لم يفعل شيئًا من ذلك، وهذا كله متفق عليه عندنا.. نص عليه الشافعي).

(2) الشهيد عند الحنفية: جاء في حاشية ابن عابدين [2/742]: (الشهيد: هو كل مكلف مسلم طاهر قتل ظلما بجارحة ولم يجب بنفس القتل مال ولم يرتث).

واشترط الكاساني في البدائع ستة شروط لعدم الغسل للشهادة: العقل، والبلوغ، والقتل ظلما بجارحة، ولم يجب بنفس به عوض مال، والطهارة من الحدث الأكبر، وعدم الإرثات.

شروط الشهادة:

(1) أن يكون القتال في سبيل الله: (من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله)⁹⁷. وهذا نص ضابط، فكل من كان قصده نصرته الإسلام ثم قتل فهو شهيد وإلا فلا.

(2) الصبر: (إن قتلت في سبيل الله صابرا محتسبا مقبلا غير مدبر، كفر الله خطاياك إلا الدين)⁹⁸.

والصابر: هو المقبل على العدو لصبورته وقلبه، ولا يضره مع ذلك أن يجد ألما في قلبه وكراهية للموت وفراق الأهل. والصبر على العبادة؛ فعلها بشروطها، والصبر على الجهاد؛ فعله بشروطه.

(3) الإقبال وليس الإدبار.

(4) عدم الغلول: (ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة) حاملا غله على ظهره. والغلول: هو السرقة من الغنائم قبل القسمة.

⁹⁷ متفق عليه
⁹⁸ رواه مسلم

وفي صحيح البخاري⁹⁹ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: (كان على ثقل النبي صلى الله عليه وسلم رجل يقال له كركرة فمات، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: هو في النار، فذهبوا ينظرون فوجدوا عباءة قد عليها).

الثقل - بفتحيتين -: العيال والمتاع.

وفي حديث خبير المشهود قول النبي صلى الله عليه وسلم - يعني خادمه الذي يسمى مدعما، وكان قد قتل في وادي القرى -: (إن الشملة التي أخذها من أخذها من الغنائم لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه نارا).

والحق؛ أن الشرط الأول يعني عنها جميعا، والشروط الأخرى توضيحية للبيان، أما الغلول فإنه ينقص الأجر ولا يبطل الشهادة. وقليل الغلول وكثيره حرام.

أثر الدين في الشهادة وتكفير الخطايا:

الدين لا يؤثر في الشهادة، ولكن تكفير الخطايا كلها قد يؤثر فيه الدين.

قال النووي في شرح مسلم: ("إلا الدين" .. فيه تنبيه على جميع حقوق الأدميين، وإنما تكفر حقوق الله تعالى)، وكذلك قال ابن عبد البر. وقد ذكر القرطبي شرطا في الدين المانع من مغفرة الذنوب وهو: (إذا امتنع عن أداء الحقوق مع تمكنه).. أما إذا لم يستطع قضاء الدين مع محاولته فالمرجو من كرم الله تعالى - إذا صدق في قصده وصحت نيته - أن يرضي الله تعالى خصومه عنه بما شاء حتى يدخل الجنة.

هكذا حقوق الأدميين.. أما حقوق الله تعالى فالظاهر أنها تغفر كلها بالشهادة.

وفي النوادر؛ أن التشديدات التي وردت في الدين كلها منسوخة إلا من أدام في سرف أو فساد. وذكر نحو ذلك عن ابن شهاب وهذا رأي المالكية.

⁹⁹ فتح الباري (6/781)

غسل الشهيد:

اتفق الأئمة الأربعة على أن الشهيد لا يغسل. وهذا قول عامة أهل العلم، ولم يخالف في هذا الحكم إلا الحسن وسعيد بن المسيب وابن سريج الشافعي. فقالوا: يغسل الشهيد، واحتجوا بأنه ما مات ميت إلا جنباً والجنب يجب تغسيله.

واحتج الجمهور بحديث جابر: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بشهداء أحد بدفنهم في دمائهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم)¹⁰⁰.

ولأحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في قتلي أحد: (لا تغسلوهم فإن كل جرح - أو كل دم - يفوح مسكاً يوم القيامة)، ولم يصل عليهم¹⁰¹.

ورأي الجمهور أرجح للأدلة الصحيحة التي تكاد تصل إلى حد التواتر.

غسل الشهيد الجنب والشهيدة الحائض:

قال جمهور الفقهاء: لا يغسل الشهيد الجنب، وهذا رأي الشافعي ومالك وأحمد والصحابة أبو يوسف ومحمد والحنبلية.

وقال أبو حنيفة وابن أبي سريج وابن أبي هريرة من الشافعية: يغسل. واستدل بحديث أن حنظلة ابن أبي عامر الراهب قد استشهد جنباً يوم أحد فغسلته الملائكة¹⁰².

جاء في حاشية ابن عابدين [2/942]: (غسل الجنب: يغسل عنده خلافاً للصاحبين، وأما الحائض إذا انقطع الحيض أو النفاس تغسل عنده خلافاً للصاحبين).

¹⁰⁰ رواه البخاري والنسائي وابن ماجه والترمذي وصححه

¹⁰¹ نيل الأوطار 4/28

¹⁰² رواه الطبراني بإسناد جيد، نيل الأوطار (4/92) وكذلك رواه البيهقي بإسناد جيد من رواية عبد الله بن الزبير متصلاً

ورأي الجمهور هو الأصح لأنه لو وجب غسله لغسله رسول الله صلى الله عليه وسلم وغسل الملائكة كرامة، ولا يسد عن غسل البشر له لو وجب، وحكم المرأة الحائض الشهيد كالجنب¹⁰³.

أما المالكية فجاء في حاشية الدسوقي [1/624]:
(الجنب والحائض لا يغسلان.. قال أشهب: لا يغسل الشهيد ولا يصلى عليه، وإن كان جنبا.. وبه قال أصبغ وابن الماجشون خلافا لسحنون).

قال النووي [في المجموع: 1/362] - (لو استشهد جنب فوجهان: أصحهما؛ باتفاق المصنفين يحرم غسله، وبه قال جمهور أصحابنا المتقدمين لأنها طهارة حدث فلم يجز كغسل الميت، والثاني؛ وبه قال ابن سريج وابن أبي هريرة يجب غسله بسبب شهادة الجنابة).

أما الحائض الجنب فقد أشار القاضي أبو الطيب والشيخ نصر المقدسي إلى الجزم بأنها لا تغسل بالإتفاق.

وعلة عدم غسل الشهيد أن الغسل يزيل الدم، وهو أثر العبادة المستحسنة شرعا. وقد جاء في البخاري: (والذي نفسي بيده لا يكلم أحد في سبيل الله - والله أعلم من يكلم في سبيله - إلا جاء يوم القيامة واللون لكون الدم والريح ريح المسك).

الكافر إذا أسلم دون غسل ثم استشهد:

لا يغسل، لأن أصيرم بنى عبد الأشهل أسلم يوم أحد ثم قتل ولم يغسل. وهو حديث صحيح¹⁰⁴.

الصلاة على الشهيد:

اختلف العلماء في الصلاة على الشهيد على رأيين:

الأول - وهو رأي الجمهور - : إنه لا يصلى عليه، وهو قول مالك والشافعي وجمهور الحنبلية وإسحاق ورواية عن أحمد.

¹⁰³ المغني 2/402

¹⁰⁴ المغني 2/402

الثاني: وهو رأي الحنفية والثوري ورواية عن أحمد أنه يصلى عليه، وهو رأي الحسن البصري وسعيد بن المسيب.

وقد استدل الجمهور بحديث البخاري عن جابر رضي الله عنه قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرجلين من قتلي أحد في الثوب الواحد ثم يقول: أيهما أكثر أخذاً للقرآن؟ فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد، وأمر بدفنهم في دمائهم ولم يصل عليهم)¹⁰⁵.

وعن أنس رضي الله عنه أن شهداء أحد لم يغسلوا ودفنوا بدمائهم ولم يصل عليهم¹⁰⁶.

وأما الحنفية:

(1) فقد استدلوا على رأيهم بحديث عن أبي مالك الغفاري عند أبي داود ولفظهم: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قتلي أحد عشرة.. عشرة، في كل عشرة حمزة، حتى صلى عليه سبعين مرة)¹⁰⁷.

قال الشافعي رحمه الله: (وشهداء أحد اثنان وسبعون شهيداً، فإذا صلى عليهم عشرة عشرة فالصواب أن لا يكون أكثر من سبع صلوات أو ثمان، على أنه صلى على كل تسعة مع حمزة صلاة، فهذه سبع، فمن أين جاءت سبعون صلاة؟ وإن عني أنه كبر سبعين تكبيرة فنحن وهم بقول التكبير أربع فهي ست وثلاثون تكبيرة).

قال الشافعي رحمه الله: (ينبغي لمن يروي هذا الحديث أن يستحي على نفسه، وما كان ينبغي له أن يعارض به الأحاديث، فقد جاءت من وجوه متواترة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل عليهم).

(2) استدل الحنفية؛ بحديث أبي سلام عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أغرنا على حي من جهينة، فطلب رجل من المسلمين رجلاً منهم فضربه فأخطاه وأصاب نفسه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أخوكم يا معشر المسلمين! فابتدره الناس فوجدوه

¹⁰⁵ رواه البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه.

¹⁰⁶ رواه أبو داود بإسناد حسن أو صحيح.. المجموع 1/265، ورواه أحمد والترمذي.. نيل الأوطار 4/42

¹⁰⁷ والحديث مرسل ولا يقف أمام حديث البخاري أنه لم يصل عليهم

قد مات، فلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم بثيابه
ودمائه وصلى عليه ودفنه، فقالوا: يا رسول الله! أشهد
هو؟ قال: نعم وأنا له شهيد¹⁰⁸.

ولكننا نقول إن هذا الحديث لا تقوم به حجة كذلك، ولا
يقف أمام أدلة الجمهور، لأن في إسناده سلام بن أبي
سلام وهو مجهول.

(3) واستدل الحنفية بحديث عقبة بن عامر في
البخاري ومسلم وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم صلى
على قتلى أحد بعد ثمان سنين صلاته على ميت كالمودع
للأحياء والأموات¹⁰⁹.

قال الطحاوي: (إن معنى صلاته عليهم لا يخلوا من
ثلاثة معان: 1/ إما أن يكون ناسخاً لما تقدم من ترك
الصلاة عليهم. 2/ أو يكون من سنتهم أن لا يصلى عليهم إلا
بعد هذه المدة. 3/ أو تكون الصلاة عليهم جائزة بخلاف
غيرها فانها واجبة. فإذا ثبتت الصلاة عليهم بعد الدفن كانت
قبل الدفن أولى)¹¹⁰.

ويرد الجمهور على الطحاوي بأن دعوى النسخ غير
ثابتة، أما تأخير الصلاة على الميت بعد ثمان سنوات؛ فهذا
بعيد ومردود، فلا بد من حمل معنى الصلاة على المدعاء،
والصلاة على القبر مخالفة لأصول الحنفية لأنهم لا يصلون
على القبر بعد ثلاثة أيام، ولا يصلى على القبر - إذا صلى
عليه - بعد الدفن. وهم يقولون بأنه صلى على شهداء أحد
قبل الدفن، ولأن الحنفية لا يقبلون خبر الواحد فيما تعم به
البلوى، فلم يقبلوا هذا الخبر؟

قال محمد بن الحسن: (الشهيد إذا قتل في المعركة
لم يغسل ويصلى عليه في قول أهل العراق وأهل الشام،
به نأخذ، وفي قول أهل المدينة؛ لا يصلى عليه، وممن قال
ذلك مالك بن أنس).

ويرد محمد بن الحسن على حديث جابر الذي في
البخاري والذي استدل به الجمهور فقال: (وكان جابر رضي
الله عنه يومئذ قتل أبوه وخاله فكان مشغولاً بهما لم يشهد
صلاة الرسول صلى الله عليه وسلم على الشهداء على ما

¹⁰⁸ رواه أبو داود وسكت عليه هو والترمذي.. نيل الأقطار 4/30

¹⁰⁹ والحديث صحيح، نيل الأقطار 4/43

¹¹⁰ نيل الأقطار 4/44

روي أنه حملهما إلى المدينة فنادى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ادفنوا القتلى في مضاجعهم¹¹¹ - مصارعهم -.

ويرد الجمهور: إذا كان جابر مشغولا بأبيه وخاله فكيف لا يعلم حال الصلاة عليهما أو تركهما؟ وإذا رد الحنفية على حديث جابر الصحيح فكيف يردون على حديث أنس رضي الله عنه؟

وقال الحنفية: إن حديث جابر لا يحتج به لأنه نفي، وأحاديثنا في الصلاة على شهداء أحد إثبات، والقاعدة: "إذا تعارض النفي مع الإثبات فالإثبات مقدم".

ورد الجمهور على الحنفية بأن شهادة النفي إنما ترد إذا لم يحط بها علم الشاهد ولم تكن محصورة، أما ما أحاط به علمه وكان محصورا فيقبل بالإتفاق، وهذه قصة معينة أحاط بها جابر وغيره علما.

وأما رواية الإثبات فضعيفة، فوجودها كالعدم، إلا حديث عقبة، وقد أجبت عنه¹¹².

ومما يرد على الحنفية؛ أن أحاديث الصلاة على الشهيد موافقة للبراءة الأصلية، وأما أحاديث عدم الصلاة على الشهيد فهي ناقلة عن البراءة الأصلية. والقاعدة الأصولية: "إذا تعارض الحديث الموافق للبراءة الأصلية مع الحديث الناقل عن البراءة الأصلية يقدم الناقل ويرجح". هذا إذا كانت الأحاديث في نفس الدرجة من الصحة، فكيف إذا كانت أحاديث الصلاة على الشهيد كلها ضعيفة، كما قال الشوكاني [في نيل الأوطار: 4/24] - (وقد رويت الصلاة عليهم بأسانيد لا تثبت).

والحق الذي لا محيد عنه؛ أن رأي الجمهور أصح وأرجح وأقوى بأدلة عقلية ونقلية واضحة وضوح الشمس. ولذا فلا يصلى على الشهيد لأنه حي، والحي لا يصلى عليه.

ولأن الشهادة منزلة رفيعة، وصلاة الحنازة شفاعة، والشهيد قد غفر ذنبه، فإن السيف محاء الخطايا، بل الشهيد يشفع في سبعين من أهل بيته، ثم الشهيد لم يغسل فكيف يصلى عليه؟!

¹¹¹ شرح السير الكبير 1/221
¹¹² المجموع 1/260

هل يقال لفلان شهيد!

عندما نقول؛ أن فلانا شهيد، أي نعامله معاملة الشهداء في الدنيا من حيث ترك الغسل والصلاة عليه، ولكننا لا نشهد لأحد بجنة ولا بنار، لأن القلوب بيد الله وله غيب السموات والأرض وإليه يرجع الأمر كله.

وهذا الذي درج عليه المؤلفون من أهل السير والمغاري والمعارك الإسلامية، فيقولون؛ شهداء أحد وحين واليرموك والقادسية.

وكذلك كتب الرجال تجد فيها؛ استشهد في اليمامة، قتل في القادسية شهيدا، وهكذا.

وقد سئل الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى في حواز أن يقال إن فلانا شهيد؟ فأجاب: (فمن ثبت ولايته بالنص وأنه من أهل السنة وأنه من أهل الجنة كالعشرة وغيرهم، فعامه أهل السنة يشهدون له بما شهد له به النص. وأما من شاع له لسان صدق في الأمة بحيث اتفقت الأمة على الثناء عليه فهل يشهد له بذلك؟ هذا فيه نزاع بين أهل السنة، والأشبه أن يشهد له بذلك)¹¹³.

أقسام الشهيد:

شهيد الدنيا والآخرة: وهو المسلم الذي قتل في المعركة مع الكفار، وهو يقاتل لتكون كلمة الله هي العليا.

ومعني شهيد الدنيا: الذي يعامل من قبل الناس معاملة الشهيد، أي لا يغسل ولا يكفن.

ومعني شهيد الآخرة: الذي يأخذ أجر الشهادة ومنزلتها عند الله.

شهيد الدنيا: المسلم الذي يقاتل في المعركة مع الكفار ولكنه يقاتل حمية أو رياء.

شهيد الآخرة: الذي يأخذ أجر الشهادة ولا يعامل معاملة الشهيد، فيغسل ويكفن ويصلى عليه.. مثل الميت

¹¹³ مجموع الفتاوى 11/65

في الطريق والهجرة والجهاد، ومثل المبطلون والمصاب
بالتطاعون والغريق.

وفي صحيح البخاري قال صلى الله عليه وسلم:
(الشهداء خمسة؛ المطعون والمبطلون والغريق وصاحب
الهدم والشهيد في سبيل الله).

تعداد الشهداء:

لقد كتب السيوطي رسالة سماها "أبواب السعادة
في أسباب الشهادة"، وأوصل فيها عدد الشهداء إلى ثلاثين
نوعاً، وقد نظم الأجهوري المالكي عدد الشهداء شعراً في
منظومة وشرحها.

ومن أنواع الشهداء: الغريق، الحريق، الغريب،
المهدوم عليه، المبطلون، المطعون، النفساء، الميت ليلة
الجمعة، صاحب ذات الجنب، من مات بطلب العلم أو بذات
الجنب - قروح في الجنب - أو بالجمع - المرأة الحامل -
السل، الصرع، الحمى، من مات دون ماله أو دمه، من
عشق فعف فكتم فمات، بالشرق، افتراس السبع، حبس
السلطان، بالضرب، مات متوارياً، أو لدغته هامة، المؤذن
المحتسب، التاجر الصدوق، المأند في البحر - يصيبه غثيان
أو قيء - أو ماتت صابرة على الغيرة، من صلى الضحى
وصام ثلاثة أيام كل شهر ولم يترك الوتر سفراً ولا حضراً،
إلتمسك بسنته، من قال في مرضه أربعين مرة: (لا إله إلا
أنت سبحانك إني كنت من الظالمين)، أو مات مرابطاً، من
قرأ كل ليلة سورة يس، من صرع عن دابة فمات، من
طلب الشهادة صادقاً، من مات يوم الجمعة، من جلب
طعاماً إلى مصر من الأمصار، من اغتسل بالثلوج فمات.

فكل من كثرت أسباب شهادته؛ زيد له في فتح أبواب
سعاده¹¹⁴.

قاتل نفسه خطأ في المعركة:

اختلف الفقهاء في من قتل نفسه خطأ في المعركة،
أيعامل معاملة الشهيد؟ فذهب المالكية والشافعية
والحنبلية إلى أنه يعامل معاملة الشهيد. وذهبت الحنفية
إلى أنه لا يعامل معاملة الشهيد.

¹¹⁴ حاشية ابن عابدين 2/252

والحق مع الجمهور لأن الدليل معهم، فقد روى مسلم والنسائي وأبو داود عن سلمة بن الأكوع قال: (لما كان يوم خيبر قاتل أخي قتالا شديدا فارتد عليه سيفه فقتله، فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وشكوا فيه: رجل مات في سلاحه. فقلت يا رسول الله: إن ناسا ليهابون الصلاة عليه - الترحم عليه والدعاء له - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كذبوا، مات جاهدا مجاهدا فله أجره مرتين، وأشار بإصبعه)¹¹⁵.

وإليك نصوص المذاهب الأربعة:

(1) الحنفية: يغسل؛ (ومن قصد العدو فأصاب نفسه يغسل)¹¹⁶.

(2) المالكية: لا يغسل؛ (ولا يغسل شهيد معترك ولو قتل ببلد الإسلام بأن غزي الحريون المسلمين أو لم يقاتل بأن كان غافلا أو نائما أو قتله مسلم بظنه كافرا، أو دأسته الخيل أو رجع عليه سيفه أو سهمه أو تردى في بئر أو سقط من شاهق في حال القتال)¹¹⁷.

(3) الشافعية: (الشهيد الذي لا يغسل ولا يصلى عليه: من مات بسبب قتال الكفار حال قيام القتال، سواء قتله كافر أو أصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد إليه سلاح نفسه أو سقط عن فرسه أو رمته دابة فمات أو وطئته دواب المسلمين أو أصابه سهم لا يعرف هل رمى به مسلم أو كافر)¹¹⁸.

(4) الحنابلة: (فإن كان الشهيد عاد عليه سلاحه فقتله فهو كالمقتول بيد العدو)¹¹⁹، وقال القاضي: (يغسل ويصلى عليه لأنه قتل بغير يد المشركين).

من قتله قطاع الطريق أو البغاة:

يرى الحنفية والحنبلية أن المقتول بيد البغاة وقطاع الطريق شهيد يعامل معاملة الشهداء بخلاف الشافعية. والدليل مع الحنفية، فقد روى الإمام أحمد بسند جيد عن

¹¹⁵ النووي على مسلم 12/171

¹¹⁶ حاشية ابن عايد 2/252

¹¹⁷ حاشية الدسوقي 1/426

¹¹⁸ المجموع 5/261

¹¹⁹ المغني 2/404

إبراهيم بن عبد الله بن فروخ عن أبيه قال: (شهدت عثمان بن عفان رضي الله عنه في ثيابه ولم يغسل)¹²⁰.

أما الشافعي: فقد قال: (أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر؛ أن عمر غسل وكفن وصلى عليه).

وقال الشافعي [في الأم: 1/052]: (إن رؤساء المسلمين غسلوا عمر وصلوا عليه وهو شهيد ولكنه إنما صار إلى الشهادة في غير حرب)، وقال الشافعي في الأم: (من أكله سبع أو قتله أهل البغي أو اللصوص، أو لم يعلم من قتله غسل وصلى عليه).

ورأي الحنفية أرحج لأن عمر قد ارتث، فقد مكث بعد طعنه فترة حتى مات.

جاء في حاشية ابن عيدين [2/842]: (وكذا يكون شهيدا لو قتله باغ أو حربي أو قاطع طريق ولو تسببا أو بغير آلة جارحة فإن مقتولهم شهيد بأي آلة قتلوه، وكذا من قتله اللصوص ليلا).

وذكر في "البحر" أنه زاد في "المحيط" سببا رابعا؛ وهو من قتل مدافعا ولو عن ذمي فهو شهيد بأي آلة قتل.

وجاء في "المبسوط" لمحمد بن الحسين: (قلت رأيت رجلا قطع عليه الطريق فقتل دون ماله؟ قال: يصنع بهم ما يصنع بالشهيد).

أما الشافعية: فلا يعتبرونه شهيدا كما مر، قال الشافعي [في الأم: 1/603]: (من أكله سبع أو قتله بغي أو لصوص أو لم يعلم من قتله؛ غسل وصلى عليه).

وجاء في المجموع [5/163]: (إن قتل أهل البغي عادلا أو قتلهم قطاع الطريق أو قتله اللصوص مقولان فشهوران: (أصحهما يغسل ويصلى عليه.. لأن عمر وعثمان وعلي غسلوا وصلى عليهم بالإتفاق).

قلت: أما عثمان فقد ثبت أنه لم يغسل، وأما عمر فقد غسل لأن موته تأخر بعد الطعن فهو مرتث.

¹²⁰ الفتح الرباني 7/159

أما الحنبلية: جاء في المغني [6/402]: (ومن قتل من أهل العدل في المعركة فحكمه في الغسل والصلاة حكم من قتل في معركة المشركين، لأن علياً رضي الله عنه لم يغسل من قتل معه، وعمر أوصى أن لا يغسل، وقال: "دفنوني في ثيابي فأني مخاصم" قال أحمد: "د أوصى أصحاب الجمل أنا مستشهدون غدا فلا تنزعوا عنا ثوبا ولا تغسلوا دما").

ما ينزع عن الشهيد:

اتفق الفقهاء أن آلة الحرب - كالسلاح والدرع والبيضة - تنزع عن الشهيد عند الدفن. واختلفوا بالنسبة للخف والقلنسوة والجبّة المحشوة.

فقال الحنفية والشافعية: تنزع عنه، وقال المالكية: تدفن معه. ويبدو أن كلام الحنفية والشافعية أقرب إلى روح الشرع، إذ أن ما يدفن يتلف والإتلاف في الشرع ممنوع.

جاء في حاشية ابن عابدين [2/052]: (ينزع عنه ما لا يصلح أن يكون كفنا كالقرو والحشو والخف والقلنسوة والسلاح).

وجاء في الأم للشافعي [1/503]: (وتنزع عنهم خفاف وفراء ويكفنون في الثياب التي قتلوا فيها إلا فراء أو حشوا ولبدا)، ومثله في المجموع [1/262].

جاء في حاشية الدسوقي المالكي [1/624]: (ويدفن بالخف والقلنسوة والمنطقة لا بآلة الحرب).

المرث:

من ارثت - بالمجهول - أي أصبح جرحه رثا، أي قديما، يقال: ثوب رث، أصبح خلقا قديما. والمرث من حمل رثيا - جريحا - من المعركة وبه رمق.

واتفق الفقهاء أن الجريح المرث لا يعامل معاملة الشهيد كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بسعد بن معاذ، وقد غسله وصلى عليه، وكما فعل الصحابة بعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فمن هو المرتث؟

يكاد الفقهاء يتفقون أن المرتث؛ من حمل من أرض المعركة جريحا وفعل فعل الأحياء كالأكل، أو كتابه الوصية، أو مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل، ويقدر على أدائها. أما إذا فعل هذا والمعركة مستمرة وهو في أرض المعركة فإنه ليس مرتثا.

أما منفوذ المقاتل - بأن كان جرحه عميقا قاتلا ولا يرجى برؤه - فإنه يعامل كالشاهد ولو أكل وأوصى. وكذلك الذي ينقل مغمورا - مغمى عليه - بأن يعامل معاملة الشهيد ولو بقي أياما.

إذا شروط المرتث:

- (1) أن ينقل من أرض المعركة جريحا.
- (2) أن يفعل فعل الأحياء كالأكل أو البيع أو كتابة الوصية.
- (3) أن لا يكون جرحه قاتلا.
- (4) أن لا يكون مغمورا - مغمى عليه -

وما لم تجتمع هذه الشروط الأربعة فإنه يعامل كالشاهد.

(أ) قال ابن عابدين الحنفي [في الحاشية: 2/252]:
المرتث من ارتث - بالمجهول - بأن أكل أو شرب أو نام أو تداوى ولو قليلا أو أوى خيمة أو مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل ويقدر على أدائها أو نقل من المعركة وهو يعقل سواء وصل حيا أو مات على الأيدي. وكذا لو قام من مكانه إلى آخر لا لخوف وطء الخيل، أو أوصى بأمور الدنيا، وإن بأمور الآخرة لا يصير مرتثا عند محمد وهو الأصح، لأنه من أحكام الأموات، أو باع أو اشترى أو تكلم بكلام كثير وإلا فلا، وهذا كله إذا كان بعد انقضاء الحرب، ولو فيها - أي في الحرب - لا يصير مرتثا بشيء مما ذكر).

(ب) قال المالكية في حاشية الدسوقي الشرح [1/624] (وإن رفع حيا من أرض المعركة إلا المغمور - الذي لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم إلى أن مات -).

منفوذ المقاتل:

قال الدردير في الشرح الكبير: (المعتمد أن منفوذ المقاتل لا يغسل ولو رفع غير مغمور). وهذا رأي سحنون وابن عبد البر في الكافي وصاحب المعونة.

(ج) قال الشافعية في المجموع للنووي [1/162]: (من جرح في الحرب ومات قبل انقضائها فهو شهيد سواء مات في الحال أو بقي زمنا وسواء أكل أو شرب أو وصى أو لم يفعل شيئا من ذلك، أما إذا جرح ثم مات بعد الحرب فهو مرتث).

المرأة والطفل الشهيد:

يرى جمهور الفقهاء أن المرأة أو الطفل اللذان يقتلان في المعركة يعاملان معاملة الشهيد بخلاف أبي حنيفة.

قال الشافعي [في الأم: 1/503] نـ (وإن قتل صغيرا أو امرأة في معركة، صنع بهما ما يصنع بالشهداء ولم يغسلا ولم يصل عليهما).

جاء في المجموع [5/662] نـ (الصبي إذا استشهد؛ مذهب الشافعي لا يغسل ولا يصل عليه، وبه قال الجمهور، وحكاه العبدري عن أكثر الفقهاء، منهم مالك وأبو يوسف ومحمد وأحمد، وقال أبو حنيفة: يغسل ويصل عليه).

انكشاف الحرب عن قتل مسلم:

اتفق الفقهاء الأربعة أننا إذا وجدنا مسلما مقتولا بعد المعركة وبه أثر يعامل معاملة الشهيد بعدم غسله، أما إذا لم نجد به فذهب الشافعية والمالكية إلى أنه يعامل معاملة الشهيد، وذهب الحنفية والحنبلية إلى أنه لا يعامل معاملة الشهيد.

جاء في المجموع للنووي الشافعي [5/762] نـ (إذا انكشفت الحرب عن قتل مسلم لم يغسل ولم يصل عليه

عندنا، سواء كان به أثر أم لا، وبه قال مالك، وقال أبو حنيفة وأحمد: إن لم يكن به أثر غسل وصلى عليه).

نقل الميت:

الميت إما شهيد وإما غير شهيد. أما الشهيد: فقد كره الفقهاء الأربعة نقله قبل دفنه. أما بعد الدفن فإن معظمهم قال بحرمة النقل، إلا في حالات الضرورة كما نقل شهداء أحد عندما فاضت العين في زمان معاوية سنة 64هـ.

جاء في المغني [2/983]: (يستحب دفن الشهيد حيث قتل، قال أحمد: أما القتلى فعلى حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ادفنوا القتلى في مصارعهم).

وقال علي القاري الحنفي: (فإن كان يترتب على نقل الميت فائدة فلا كراهة، إلا ما نص عليه من شهداء أحد أو من في معناهم من مطلق الشهداء).

جاء في زاد المعاد [3/412]: (إن السنة في الشهداء أن يدفنوا في مصارعهم ولا ينقلوا إلى مكان آخر، فإن قوما من الصحابة نقلوا قتلاهم إلى المدينة فنادي منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأمر برد القتلى إلى مصارعهم).

قال جابر: (بينما أنا في النظارة إذ جاءت عمتي بأبي وخالي عادلتهما على ناضح، فدخلت بهما المدينة لندفنهما في مقابرنا، وجاء رجل ينادي ألا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم أن ترجعوا بالقتلى فتدفنوها في مصارعها حيث قتلت، فرجعنا فدفناهما في القتلى حيث قتلا. فبينما أنا في خلافة معاوية بن أبي سفيان إذا جاءني رجل فقال: يا جابر والله لقد أثار أباك عماك معاوية فبدأ فخرج طائفة منه، قال: فأتيته فوجدته على النحو الذي تركته لم يتغير منه شيء. قال: فواربته، فصارت سنة في الشهداء أن يدفنوا في مصارعهم)¹²¹.

¹²¹ أخرجه أحمد في المسند 3/308، 398 من حديث جابر وسنده صحيح، وأخرجه مختصرا النسائي 4/79 وابن ماجه 1516 وأبو داود 3165 والترمذي 1717 وقال حسن صحيح، وصححه ابن حبان 196

أما الميت العادي: قبل الدفن: فقد أجاز الفقهاء
الثلاثة نقله - المالكية والحنفية والحنبلية -

جاء في الدر المختار للحصكفي الحنفي: (لا بأس
بنقله قبل دفنه).

وفي الشرح الكبير للمالكية: (جاز نقل الميت قبل
الدفن وكذا بعده، ولم ير أحد بأساً أن يحول الميت من
قبره إلى غيره).

واحتج هذا الفريق بما رواه مالك أن غير واحد ممن
يوثق به أن سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد توفياً
بالعقيق وحملوا إلى المدينة ودفنوا بها¹²².

أما الشافعية ففي المذهب قولان: الكراهة، وقال
الدارمي والبعوي وغيرهما؛ يحرم نقل الميت.

قال النووي: (وهذا هو الأصح، قالت عائشة عندما
زارت قبر أخيها عبد الرحمن وكان قد مات في الجبش -
قرباً من مكة - : لو حضرتك ما دفنت إلا حيث مت ولو
شهدتك مازرتك)¹²³.

أما نقل الميت بعد الدفن: فمنعه الحنفية والشافعية،
وأجاز المالكية والحنبلية.

جاء في فتح القدير للكمال بن الهمام الحنفي: (في
امرأة دفن ابنها وهي غائبة في غير بلدها فلم تصبر وأرادت
نقله فلا يسعها).

وفي الدر المختار للصحكفي الحنفي: (لا بأس بنقله
قبل دفنه، وأما نقله بعد دفنه فلا مطلقاً).

وقد ذكرنا أن المالكية والحنابلة أجازوا نقله لمصلحة،
جاء في حاشية الدسوقي المالكي [1/124]: (وجاز نقل
الميت قبل الدفن، وكذا بعده من مكان إلى آخر، بشرط أن
لا ينفجر حال نقله وأن لا تنتهك حرمة وأن يكون لمصلحة،
كان يخاف عليه أن يأكله البحر أو ترجي بركة الموضع
المنقول إليه، أو ليدفن بين أهله، أو لأجل قرب الزيارة).

¹²² أنظر أوجز المسالك على موطأ مالك للكاندهلوي 4/252
¹²³ رواه الترمذي، ورجاله رجال الصحيحين، أنظر إعلاء السنن
7/277.

وجاء في المغني لابن قدامة الحنبلي: (وبستحب الدفن في المقبرة التي يكثر فيها الصالحون والشهداء لتناله بركتهم، وكذلك في البقاع الشريفة، ثم روى حديث الشيخين عن موسى عليه السلام أنه سأل الله تعالى أن يدينه إلى الأرض المقدسة رمية حجر)¹²⁴.

البناء على القبر:

اتفق الفقهاء الأربعة على أن بناء القبر إن كان للزينة والشهرة فيحرم.. وإن كان للإحكام - لمنعه من الإندثار - فيكره.

(1) رأي الحنفية: جاء في الطحاوي على قول صاحب الدر المختار [1/016] وفي الشرنبلالية عن البرهان: (يحرم البناء عليه للزينة، ويكره للإحكام بعد الدفن).

وفي كتاب الآثار [صفحة: 24]: (ونكره أن يخصص أو يطين أو يجعل عنده مسجداً أو علماً أو يكتب عليه)، إلى أن قال: (وهو قول أبي حنيفة).

وفي المبسوط لمحمد بن الحسن [1/224]: (قلت: رأيت القبر هل تكره أن يخصص؟ قال: نعم، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تخصيص القبور وتربيعها، لأن التخصيص في الأبنية إما للزينة أو لإحكام البناء)¹²⁵.

(2) المالكية: جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير [1/524]: (وكره تطيين قبر أو تبيضه وبناء عليه كقبة أو بيت أو مدرسة إن كان ذلك بارض مملوكة له، أو لغيره، بإذن أو موافقة غير مباحة ومن غير أن تصير ماوى للفساق، وإن بوهي به أو كان ماوى للفساق أو في المقبرة أو في ملك غيره حرم. ووضع حجر أو خشبة لتميز القبر جائز من غير نقش لاسمه أو تاريخ موته وإلا كره، وإن بوهي به حرم، وظاهره أن النقش مكروه ولو قرأنا، وينبغي الحرمة لأنه يؤدي إلى امتهانه).

(3) الشافعية: جاء في المجموع للنووي [5/613]: (واتفقت نصوص الشافعية والأصحاب على كراهة بناء مسجد على القبر سواء كان الميت مشهوراً بالصلاح، أو

¹²⁴ انظر إعلاء السنن 8/268

¹²⁵ انتهى ما قاله السرخسي في المبسوط 2/62

غيره لعموم الأحاديث: قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا
قبور أنبيائهم مساجد¹²⁶).

(4) الحنابلة: جاء في المغني [2/783]: (ويكره البناء
على القبر وتخصيصه والكتابة عليه، لما روى مسلم في
صحيحه قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
يخصص القبر وأن يبنى عليه وأن يقعد عليه - زاد الترمذي -
وأن يكتب عليه. وقال: حسن صحيح)¹²⁷.

هدم القبور:

ينبغي على ولاة الأمور أن يهدموا القبور المرتفعة،
وأن يمنعوا نصب الرايات عليها أو الكتابة.

فقد روى الجماعة إلا البخاري عن أبي الهياج الأزدي
عن علي (قال: أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ص،
لا تدع تمثالا إلا طمسته ولا قبراً مشرفاً إلا سويته)¹²⁸.

قال الشافعي [في الأم: 1/163]: (وقد رأيت من
الولاة من يهدم بمكة ما يبنى فيها من القبور فلم أر الفقهاء
يعيبون ذلك).

خلاصة القول:

يحرم البناء على القبر أو بناء مسجد عليه أو كتابة
الإسم عليه إن كان ذلك للشهرة عند المذاهب الأربعة،
وكذلك رفع الأعلام والرايات على القبور يحرم إن كان
للشهرة، خاصة قبور الشهداء حفظاً لثوابهم وتطبيقاً للسنة
في قبورهم.